جامعة يحي فارس بالمـــــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

"دراسة قياسية 1980-2021"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:

. سعد سعود الطاهر

تحت إشراف الأستاذة:

"ولد شرشالي سمية"

أعضاء لجنة المناقشة:

		جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
د. ولد شرشالي سمية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس بالمدية	مقررا
		جامعة يحي فارس بالمدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

كلمة شكر وعرفان:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

وأتقدم بشكر الجزيل والتقدير الى لأستاذة الدكتورة المشرفة "شرشالي سمية " على كل ماقدمته لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستي في جوانبها المختلفة؛كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة؛ دون ان ننسى كل من ساهم معي في إتمام هذا العمل كل بإسمه وكل بمحياه...لكم مني جزيل الشكر والعرفان وحفظكم الله ورعاكم بعينه التي لاتنام .

إهداء :

بسم الله الرحمان الرحيم وصلاة الله وسلامه على خير خلقه نبيه "محمد" عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم أمابعد:

بداية ...الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى ؛فما أجمل أن يجود المرء بأعلى مالديه والأجمل ان يهدي العالي للأعلى .

لك ياسيدة نساء الكون في عيني التي تركتني في منتصف الطريق ويا ندى روحي وبلسمها الى تلك الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت ان تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا إلى التي توسدها التراب قبل ان تتحقق امنيتها الى سر مناضلتي وإجتهادي لك اهدي تخرجي ياعذبت الروح.. اليك امي ارفع قبعات الفخر والعز ايتها الروح الطاهرة التي ذهبت بلا عودة رحمك الله وأسكنك فسيح جناته .

لك يامن جرع الكأس فارغا ليسقسني قطرة الحب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم؛أصبحت بعد وفاتك لاأملك أي شيء لأعبر عن حزني عليك سوى بكائي عليك ياحبيب قلبي ؛إشتقت لرؤياك يا أبي الحبيب ؛وإن كنت أبكي فلا أبكي إعتراضا ولكن أبكي شوقا وفقدانا؛ أحسبك من الصالحين عند الله ...والله حسيبك ثبتك ورحمك واسكنك فسيح جنانه.

سعد سعود الطاهر

المستخلص:

تعد السياسة النقدية من المصطلحات المهمة التي لامست واقع أدبيات علم الاقتصاد، منذ القرن التاسع عشر وتطور مسارها في القرن العشرين، من خلال اهتمام الاقتصادية في معالجة المسائل الخاصة بالسياسة النقدية، الناجمة عن مشكلات الدورات الاقتصادية المتكررة.

تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الخام ومتغيرات السياسة النقدية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2021 وتحليلها، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي والجذور التاريخية لهما، مع عرض أهم التطورات النقدية للاقتصاد الوطني مع التركيز على تبيان معالم السياسة النقدية ليتم في الأخير إجراء الدراسة القياسية بالاعتماد على المناهج الإحصائية الحديثة في المجال الاقتصاد القياسي وإجراء الاختبارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، أثر.

Summary

Monetary policy is one of the important terms that touched the reality of the economics literature, since the nineteenth century and the development of its course in the twentieth century, through the economist's interest in addressing issues related to monetary policy, resulting from the problems of repeated economic cycles.

The study aims to determine and analyze the nature of the relationship between the gross domestic product and the monetary policy variables of the Algerian economy during the period 1980-2021, by reviewing the theoretical framework of monetary policy and economic growth and their historical roots, with a presentation of the most important monetary developments of the national economy with a focus on clarifying the features of monetary policy Finally, the standard study is conducted based on modern statistical methods in the field of econometrics and the appropriate tests are conducted.

Keywords: monetary policy, economic growth, impact.

فهرس المحتويات:

إهداء

شكر وتقدير

الملخص

الفهرس

المقدمة : .....أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للساسة النقدية والنمو الإقتصادي

تمهيد: 2

المبحث الأول: مفاهيم السياسة النقدية 3

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية 3

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية ونشأتها 3

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية 5

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية..... 7

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية 14

الفرع الأول: الأدوات التقليدية للسياسة النقدية 14

الفرع الثاني: الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية..... 21

المطلب الثالث: ركائز السياسة النقدية..... 22

الفرع الأول: السوق النقدية 22

الفرع الثاني: الأدوات التي ترتكز عليها السوق النقدية..... 23

الفرع الثالث: بيانات القطاعات المؤثرة في السياسة النقدية 25

المبحث الثاني: مفاهيم النمو الاقتصادي. 27

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي..... 27

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه 27

الفرع الثاني: عوامل ومعوقات النمو الاقتصادي..... 29

المطلب الثاني: نظريات المفسرة للنمو الاقتصادية 32

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية 32
الفرع الثاني : نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود –دومار)..... 37
الفرع الثالث : نظرية النمو الداخلية (المعاصرة) 40
خلاصة الفصل الأول..... 42
الفصل الثاني: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر 1980–2021
تمهيد: 44
المبحث الأول: تقديم متغيرات ونموذج الدراسة..... 45
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة 45
المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج 56
المطلب الأول: النموذج القياسي المقدر 56
المطلب الثاني: التحليل القياسي..... 59
المطلب الثالث: تحليل نتائج التقدير. 60
خلاصة 62
خاتمة
قائمة المراجع
الملاحق

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: تطور PIB في الجزائر خلال الفترة 1980- 2021 45
الجدول رقم 2: تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 47
الجدول رقم 3: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1980-2021..... 48
الجدول رقم 4: تطور نمو السكان في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 50
الجدول رقم 5: تطور رأس المال في الجزائر خلال الفترة 1980-2021..... 51
الجدول رقم 6: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2021. 53
الجدول رقم 7: نتائج تقدير النموذج 56
الجدول رقم 8: نتيجة إختبار معنوية معالم النموذج 57
الجدول رقم 9: نتيجة إختبار تجانس تباين الأخطاء 59

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: تطور PIB في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 46
الشكل رقم 2: تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 47
الشكل رقم 3: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 49
الشكل رقم 4: تطور نمو السكان في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 50
الشكل رقم 5: تطور رأس المال في الجزائر خلال الفترة 1980-2021..... 52
الشكل رقم 6: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2021. 53
الشكل رقم 7: رسم البياني لإحصائه دربن واستن 60

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم منذ منتصف القرن الماضي وإلى يومنا هذا تطورات مستمرة، خصوصا فيما يتعلق بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم، البطالة، تزايد حجم المديونية الخارجية واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد في الاقتصادي العالمي.

كل تلك الاختلالات أدت إلى التأثير على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، كما أدت كذلك إلى اختلال في الأفكار والتباين في السياسات النقدية، مما نتج عنه بروز مظهر جديد للسياسة النقدية، بحيث تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الاختلافات الاقتصادية المختلفة، والتي صاحبت بدورها التطور الاقتصادي، ذلك كون أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، مما يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى.

تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد وتضعف من معدلات النمو الاقتصادي، بحيث حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو عموما والسياسة النقدية خصوصا باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية، وذلك من خلال دراسة أثر هذه السياسة النقدية بصفة خاصة على النمو الاقتصادي.

فلقد سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى اعتماد العديد من البرامج والإصلاحات قصد دفع عجلة التنمية وبناء اقتصاد قائم بذاته وقادر على مجابهة مختلف التغيرات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي، من أجل ذلك قامت سنة 1978م بإطلاق برامج اقتصادية محلية خاصة بها والتعديل الهيكلي في سنة 1986 والهدف الأساسي منها هو رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، بالتركيز على تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وقد استندت في ذلك على وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية العامة على غرار السياسة المالية والسياسة النقدية.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية العامة كما يلي:

إلى أي مدى تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية السابقة الذكر ارتأينا صياغة جملة من الأسئلة الفرعية تظهر كالآتي:

- فيما تكمن طبيعة السياسة النقدية؟

1. ما طبيعة السياسة النقدية؟ وما هي أدواتها؟

3. ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟

4. كيف يمكننا قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

1. تعتبر السياسة النقدية بمثابة إجراءات وتدابير تصدرها السلطات النقدية لتحكم في العرض النقدي للبلاد؛
2. تعددت المدارس والنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي إلا أنه يبقى مفهومه يقتصر حول الزيادة في الناتج الداخلي؛
3. أهم المتغيرات النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي هو الكتلة النقدية وتأثير هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي يكون إيجابي.

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في محاولة تعريف الباحث بموضوع الدراسة فهناك العديد من الأشخاص عند سؤالهم عن السياسة النقدية وكيفية اسهامها في النمو الاقتصادي لا يعرفون ذلك رغم الأهمية الكبيرة لهذين المصطلحين والإسهام الكبير الذي يلعبانه في المجتمع وتطوره وبالتالي ازدهاره، خاصة وأن الجزائر لازالت في مرحلة الإصلاحات.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة بالدرجة الأولى وبشكل العام إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، من خلال تحديد الأثر الذي يمثله كل من معدل الخصم وسعر الصرف، بغرض تحديد وتقييم درجة مساهمة كل منهما في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، أما بشكل خاص بتتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- التعريف بكل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي؛
- التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي؛

– تزيد المكتبة والطالب بمرجع جديد، يمكن أن يحمل في طياته معلومات قيمة تزيد من رصيده الثقافي العلمي.

حدود الدراسة: من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبه المختلفة، حددت مجال الدراسة كما يلي:

1. الحدود الموضوعية: تقيدت هذه الدراسة بتحقيق الهدف الرئيسي لها، والذي يتمحور حول السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث اقتصرت على دراسة الأثر في الجزائر خلال الفترة 1980–2021؛

2. الحدود المكانية: تم اجراء هذه الدراسة في الجزائر؛

3. الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2021.

منهج الدراسة: عملية تحديد منهج البحث تتوقف على الهدف الرئيسي الذي تسعى الدراسة إلى الوصول إليه من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، واختبار صحة الفرضيات المقترحة، فمن أجل معالجة اشكالية البحث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري للتعريف بالسياسة النقدية ومعالجة مختلف أطرافها والأفكار المتعلقة بها وابراز مختلف جوانب العلاقة بينها وبين النمو الإقتصادي، اما فيما يخص الربط بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي الذي تم بمعطيات واحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير البنك المركزي النشرات الإحصائية الثلاثية البنك العالمي، كما تم كذلك بالاعتماد على الأساليب القياسية، حتى استخدام الباحث فيه المنهج التحليلي.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات والكتابات التي بحثت في هذا الموضوع، بحيث تظهر أهمية الدراسات السابقة في تحديد الإطار النظري، كما ساهمت بشكل كبير في تحديد الدراسة التطبيقية بحيث نذكر منها ما يلي:

1. الدراسات باللغة العربية:

– الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: دراسة بقيق ليلى أسمهان، أطروحة دكتوراه، بعنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، دراسة قياسية 2005، هدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية قنوات السياسة النقدية في الجزائر، لاستنتاج أهم المعوقات الداخلية التي

تعترضها، من أجل تفعيل السياسة النقدية، باستخدام المنهج الوصفي، التاريخي، التحليلي، من خلال الإطار النظري للسياسة النقدية، والمراحل المختلفة لتطورها، وتحليل والمنحنيات، ونتائج الدراسة القياسية خلال مراحل التطور لتحقيق نتائجها المتمثلة في القناة النقدية، ومدى القروض المقدمة للاقتصاد في إيصال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي؛

الدراسة الثانية: الدراسة التي قام بها الأستاذين الباحثين، محمد راتول وصلاح الدين كروشي، بعنوان تقييم فعالية السياسة النقدية، وتحقيق المربع السحري في الجزائر خلال فترة 2000 و2010، واستنتاجا في الأخير أن السياسة النقدية في الجزائر لم تفلح، باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، والتضخم في الحدود الدنيا.

الدراسة الثالثة: الدراسة التي قام بها بن عبد الفتاح دحمان،"السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004 ، تناولت تحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر وأثرها على الطلب الكلى.

الدراسة الرابعة: هي دراسة قام بها ابرير محمد،"السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية"، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008، تناولت فعالية السياسة النقدية ومدى تأثيرها باستقلالية السلطة النقدية.

الدراسة الخامسة: دراسة الباحث بلوفي محمد بعنوان"أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011 حيث تضمن أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في السعي لتحقيق نمو اقتصادي.واختبار تأثيرهما على النمو الاقتصادي باستخدام برنامج Eviews حيث توصل الباحث على أن اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي اكبر وأقوى من اثر السياسة النقدية، وان قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية.

الدراسة السادسة: دراسة الباحث ضيف احمد بعنوان "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، درست أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري.حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة

طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي أما مابين نفقات التسيير والناتج المحلي وجود علاقة عكسية.

الدراسة السابعة: دراسة عبد الكريم بويعقوب وابراهيم بويعقوب 2017 بعنوان: "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014) هدفت إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 باستخدام تقنية متجهات الانحدار الذاتي، حيث توصلت إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ووجود علاقة سببية باتجاه واحد بين كل من سعر الصرف والقروض الموجهة للاقتصاد، كما توصلت إلى وجود قوة تفسيرية لسعر الصرف والقروض الموجهة للاقتصاد في تفسير التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما بينت أنه في المدى القصير متغيري القروض الموجهة للاقتصاد وسعر الصرف مساهمتهما ضئيلة في تفسير النمو الاقتصادي، لكن تتزايد أهميتهما في المدى المتوسط والطويل.

الدراسة الثامنة: دراسة بن قبلية زين الدين 2016 بعنوان" : أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية غرينجر وذلك لتحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير، حيث دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة(نسبة عرض النقد بمفهومه الواسع إلى إجمالي الناتج، نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي ونسبة أشباه النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي).

الدراسة التاسعة: سعت دراسة (وليد، 2014) إلى بيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم الاعتماد على الاختبارات القياسية للوصول إلى النتائج المرجوة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة سببية بين M1 M2 والناتج المحلي الإجمالي، وأوضحت الضعف الذي تعاني منه السياسة النقدية في الجزائر، وأن السياسة الاقتصادية تفسر فقط *22 %* من النمو الاقتصادي .

- دراسات عربية:

الدراسة الأولى: دراسة (السياري، 2003) التطورات النقدية والمصرفية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971-2003 م) وقد توصلت إلى أن الوضع النقدي بمفهومه الموسع M3 في المملكة العربية السعودية حافظ على استقراره ونموه على الرغم من الأحداث العالمية والإقليمية .

الدراسة الثانية: دراسة (أبو العيون، 2003) هدفت إلى استعراض تطور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي، وتوصلت إلى أن نجاح السياسة النقدية يتوقف على عدة عوامل أهمها شفافية السياسات المستخدمة واستقلالية البنك المركزي .

الدراسة الثالثة: دراسة علي حسين المقابلة وأيمن محمد سعيد يوسف (2015) بعنوان: "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1980-2009، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والقصير، أين تم التعبير عن المتغير التابع بمعدل النمو في دخل الفرد الحقيقي بينما المتغير التابع فتم التعبير عنه بثلاثة مؤشرات تتمثل في: نسبة عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان الممنوح للقطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي في الأردن.

الدراسة الرابعة: الدراسة التي قام بها محمد صالح(سنة 2000) بعنوان " السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي "وهي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة أثر السياسة النقدية في سوريا على الناتج المحلي، والنتيجة الأساسية التي توصل إليها هي أنه هناك أثر للكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام في سوريا.

الدراسة الخامسة: دراسة وائل محمد علي الزغبي (2005) بعنوان " أثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن " وهي مذكرة ماجستير، حيث

توصل إلى نتيجة أن هناك أثر للسياسة النقدية المتوقعة على النمو الاقتصادي في لاقتصاد الأردني.

الدراسة السادسة: دراسة بنابي فتيحة (2009) بعنوان " السياسة النقدية والنمو الاقتصادي "وهي مذكرة ماجستير، حيث بينت هذه الدراسة أن هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع لنمو الاقتصادي.

الدراسة السابعة: هدفت دراسة (الصعيدي 2016) إلى تحليل مدى فعالية كلاً من السياسات النقدية والمالية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2012-1986، وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة وتأثيراً واضحاً في الأجل الطويل وبمستوى عال بين المتغيرات المستقلة لكلاً من السياسة النقدية والمالية والمتغير التابع النمو الاقتصادي.

الدراسة الثامنة: تناولت دراسة (بندر2018) بيان الأهمية النسبية للسياستين المالية والنقدية بالنسبة للنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1980-2016م وتوصلت من خلال الاختبارات القياسية أن تأثير السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي إيجابي، وأن السياسة النقدية أكثر قوة في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق.

لاحظنا من خلال مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة وجود أوجه اختلاف وأوجه تشابه، فقد تمثلت أوجه التشابه فيما يلي:

- اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة مع القيام بدراسات قياسية وتحليلية؛
- كما تشابه معظمها من حيث الدراسة النظرية أي أنها تطرقت إلى عدة مفاهيم تخص السياسة النقدية والنمو الاقتصادي؛
- اعتمدت جل الدراسات على الأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي؛
- كما تتشابه الدراسات السابقة والحالية من خلال التطابق في الجانب النظري.

أما فيما يخص أوجه الاختلاف فتتمثل في:

- **من حيث بيئة الدراسة:** تمت الدراسات السابقة في بعض الدول العربية والبعض الآخر هنا في الجزائر، في حين تم تطبيق الدراسة الحالية في بيئة جزائرية؛
- **من حيث هدف الدراسة:** تماثلت مختلف أهداف الدراسات السابقة مع أهداف الدراسة الحالية فنجد أن جل الدراسات تحاول التطرق إلى تأثير الساسة النقدية على النمو الاقتصادي؛
- **من حيث أسلوب الدراسة:** استخدمت دراستنا الحالية دراسة تحليلية قياسية؛
- **من حيث النتائج:** الاختلاف المتباين في النتائج المتحصل عليها راجع إلى طريقة الدراسة التي قام بها كل باحث وفي بيئة كل دراسة وبالتالي الاختلاف في النتائج.

فمن خلال عرض نتائج الدراسات السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح يميز بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكننا القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة تميزت بخاصية معينة، حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من إحدى زواياه، كما أننا حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية موضوعنا والتي تهدف إلى معرفة أثر الساسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر, وتستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

- تحديد أبعاد متغيرات الدراسة؛
- إعداد خطة البحث والتعرف على المراجع المناسبة؛
- مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة.

صعوبات البحث: أهم العراقيل التي واجهتها الدراسة تتمثل في:

- صعوبة جمع البيانات الإحصائية وتضارب قيمها الإحصائيات بين البنك المركزي، والديوان الوطني للإحصاءات؛
- عدم القدرة على تنويع المراجع في بعض المباحث والمطالب وهذا راجع إلى قلتها.

هيكل الدراسة: لقد تمت معالجتنا لموضوع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من خلال خطة متضمنة لمقدمة عامة، لتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، بحيث تطرقنا في الفصل الأول لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وكذا بحثنا عن المفاهيم والمقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا

مختلف النظريات والنماذج المفسرة له، أما في الفصل الثاني خخص هذا الفصل للجانب التطبيقي، ويتمثل في الدراسة القياسية لمعرفة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث قمنا بدراسة تحليله كمبحث أول، وقياسية كمبحث ثاني، من خلال دراسة وإعطاء نموذج اقتصادي قياسي، لإبراز مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي. ثم ختمنا البحث بخاتمة عامة تضمنت إختبار الفرضيات عرض النتائج، وآفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية والنمو

تمهيد:

لقد ظهر الاهتمام بممارسة السياسة النقدية واضحا أثناء الأزمات النقدية وقد برز دورها عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها حيث تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- مفاهيم السياسة النقدية؛
- مفاهيم النمو الاقتصادي؛
- أدبيات الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى إقامة الظروف النقدية والائتمانية الهادفة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية، سواء تلك الناتجة عن المتغيرات نقدية أو الناتجة عن أسباب اقتصادية أخرى كالتضخم والبطالة والركود الاقتصادي وغيرها.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية ونشأتها

أولا: تعريف السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة إلا إن مفهوم السياسة النقدية قد طرا عليه العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعا لتطور النظريات النقدية، ويقصد بالسياسة النقدية:

1. هي مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموما.[1]

2. هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومي نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار.[2]

3. هي جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف المراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذالك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي. [3]

---

[1] رجيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والمغاربي**، دار المناهج، عمان، 2010، ص179 .

[2] أحمد فريد مصطفى، سهير السيد، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، ميثاق الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 39.

[3] عباس كاظم الدعمى، **السياسة والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، طبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010، ص 25.

4. أنها مجموعة الإجراءات المستخدمة من طرف السلطة النقدية، بغرض التأثير على عرض النقود توسعة أو انكماشا للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية.[1]

5. هي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية البنك المركزي من أجل التحكم في الخصم من الائتمان، وذلك القدر من السيولة، بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين.[2]

ثانيا. نشأة السياسة النقدية: يرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوم محدد إلى أواخر القرن التاسع عشر نتيجة تطور الفكر الاقتصادي إذ أن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك وقد كان التضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية كما أن المشاكل المالية والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الاخري لبحث دور السياسة النقدية، أما في القرن التاسع عشر فان التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل التي أدت إلى ظهور دراسات منظمة لمسائل السياسات النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزاء لا يتجزءا عن السياسة الاقتصادية الكلية ويمكن أبراز أهم مراحل تطور السياسة النقدية في مايلي:

– **المرحلة الأولى:** تميزت بالنظرة الحيادية للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين باعتبار أن النقود أداة التبادل ولا أثر لها في الحياة الاقتصادية، لكن مع تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعتبر بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخول، إلا أن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبيرة سنة 1929 وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم عدم قدرة السياسة النقدية على تقديم حلول للخروج من تلك الأزمة؛

---

[1] أيمان مجد زكي وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد2003 –2004، ص24.

[2] صالحي صالح، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، الجزائر، 2001، ص16.

– **المرحلة الثانية:** تميزت بظهور الفكر الكينزي على يد المفكر البريطاني جون ماينرد كينز الذي كان ينظر النقود بنظرة حركية لكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من الأزمة بدأ كينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية وهكذا اعتبر كينز أن السياسة المالية تأتي أولا ثم تليها السياسة النقدية؛

– **المرحلة الثالثة:** أن التطور الاقتصادي اظهر بعض النقائص في السياسة المالية على أن هذه الآخرة غير مرنة مما أدى إلى تراجع أهميتها لذالك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه عليه الرجوع إلي استخدام بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الوطني وبالتالي بدأت السياسة النقدية تعود لتأخذ مكانتها الأولى.[1]

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

في هذا الصدد يمكن التميز بين نوعين من السياسات النقدية هما السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية.

أولا: السياسة النقدية الانكماشية: يهدف أساسا هذا النوع من السياسة النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فان هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم العمل على علاجه بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لان ذلك، هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هم المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة.[2]

---

[1] صلاح مفتاح، النقود والسياسة النقدية(المفهوم والأهداف والأدوات)، دار المواهب، عمان، 2005 ، ص100 .

[2] عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997 ، ص 310.

تنتج الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD أكبر من AS)، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يتم استخدام "السياسة النقدية الانكماشية " كما يلي:

• **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على تخفيض القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج، شرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج، وبالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I) مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي؛

• **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعني ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق، وانخفاض حجم القروض بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض). ويؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C)، ووالإنفاق الاستثماري، مما يعني انخفاض الطلب الكلي. وتستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن؛

• **الاحتياطي القانوني:** يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان (تذكر قانون مضاعف النقود)، ونتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C)، ووالإنفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي؛

ثانيا: السياسة النقدية التوسعية: تهدف إلى علاج حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة النقود من شانه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.

تنتج الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD أصغر من AS)، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي يتم إتباع "السياسة النقدية التوسعية" كما يلي:

• **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال، وبالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، ووالإنفاق الاستثماري (I)، مما يعمل على زيادة الطلب الكلى إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي؛

• **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي، وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يعني انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة اقل من السابق)، وارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض) وتكون المحصلة النهائية أن ترتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C)، ووالإنفاق الاستثماري، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية لحين ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي؛

• **الاحتياطي القانوني:** يقوم البنك بخفض نسبة الاحتياطي القانوني، مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على توليد، ونتيجة انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني يريد كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، ووالإنفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.[1]

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية

لم تحظى أهداف السياسة النقدية بالاتفاق في عددها لذا أن التشريعات النقدية تتباين في الأهداف حيث " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف على توفير

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2004، ص 113.

أفضل الشروط النمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ولهذا العرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف"[1]

من هذا المنطلق نجدا أن أهداف السياسة النقدية تتمحور حول ما يلي:

أ. الأهداف الأولية: تمثل الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات المقترضة وغيرها، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

– **مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على الودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).[2]

– **ظروف سوق النقد:** وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط

---

[1] عمروش شريف، **السياسة النقدية وميزان المدفوعات مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة البليدة، الجزائر،2005، ص 62.

[2] صلاح مفتاح، **نفس المرجع السابق**، ص 114.

الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.[1]

والاحتياطات الحرة هي الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمي صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة. [2]

ب. الأهداف الوسيطة: تعرف الأهداف الوسطية بأنها تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي: [3]

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية؛
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

وتتمثل الأهداف الوسيطة فيما يلي:

1. سعر الفائدة: يعتبر سعر المحددة الأساسي لسلوك الأعوان الاقتصاديين غير الماليين، وقد يستعمل كمتغير أساسي في عدة نتائج قياسية مثل الطلب على النقود، نماذج الاستثمار وغير ذلك.

لقد اعتبرت النظرية الكينزية سعر الفائدة أفضل مؤشر ليكون هدفا وسيطا للسلطات النقدية، ذلك أن الهدف المنشود لمستوى أسعار الفائدة للتأثير على العلاقة (تضخم – نمو) هو أن يفوق سعر الفائدة الاسمي

---

[1] أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

[2] صالح مفتاح، **نفس المرجع السابق**، ص114

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 46.

معدل التضخم بقليل، وحيث أن الفارق بينهما يدعى سعر الفائدة الحقيقي؛ فإذا افترضنا أن سعر الفائدة المطبق من قبل أحد البنوك هو 12% وكان معدل التضخم 10% فإن سعر الفائدة الحقيقي هو 2%.[1]

إلا أن استخدام سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية يلقي رفضا في تحليل أفكار المدرسة النقدية. ويرجع ذلك إلى أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس بالضرورة جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ويضاف إلى ذلك كون أسعار الفائدة غالبا ما تكون غير مفهومة من طرف الجمهور، فهو عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات.

2. مجمعات الكتلة النقدية: تمثل مجمعات الكتلة النقدية مؤشرات إحصائية لكمية النقود، وتعكس قدرة المتعاملين الماليين المقيمين على الإنفاق، أي أنها تضم وسائل الدفع التي بحيازة المتعاملين، بالإضافة إلى وسائل التوظيف التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى سيولة دون تحمل خسائر في رأس المال. تتمثل مجمعات الكتلة النقدية في (M1،M2،M3، L)، وهي تختلف من اقتصاد إلى آخر. إذ نجدها في الاقتصاد الجزائري تتشكل على النحو الآتي: [2]

• **النقود المركزية:** وتشمل الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، والنقود القانونية المكونة من النقود الورقية والمعدنية.

• **M1: المتاحات النقدية:** مجموعة الأدوات المالية الشديدة السيولة، أي التي يمكن استعمالها في أي لحظة لتسوية أية مبادلة، تشكل جزءا كبيرا مما يعرف بوسائل الدفع في الاقتصاد، فهي تشمل إضافة النقود المركزية، النقود الودائعية تحت الطلب – للمتعاملين غير البنكيين في البنوك الابتدائية، والودائع في الحسابات البريدية الجارية.

---

[1] عمار بوزعرور، **الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الاقتصادية الكلية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص108 .

[2] عبد المجيد قدي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 76-77

• **M2: الكتلة النقدية:** تلك الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسرعة إلى وسائل الدفع، وتضم المتاحات النقدية M1 المتاحات النقدية والوسائل الأقرب بديلا لوسائل الدفع، وعليه فالكتلة النقدية تشمل على M1 المتاحات النقدية، شبه النقود "الودائع لأجل، الودائع الادخارية في البنوك التجارية".

• **M3: سيولة الاقتصاد:** وتشمل إضافة إلى M2، الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة أي مجموعة الأوراق المالية مثل الأسهم، السندات.

3. سعر صرف العملة: تستخدم السلطات النقدية سعر الصرف كهدف لها في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات، إذا أن تحسين وضعية هذا الأخير يتحقق بخفض أسعار الصرف، كما أن استقرار معدلات سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج. لأجل ذلك تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية للتحويل وتحرص على استقرار عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف، إن تقلبات أسعار الصرف عادة ما تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل في التأثير عليها) واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، غير أن اختيار هدف استقرار سعر الصرف يحمل تكلفة عالية من المخاطرة، إذ أن تدخل السلطات النقدية بهدف الصدد غير مضمون النجاح.[1]

ت- الأهداف النهائية: تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:

1. تحقيق الاستقرار في الأسعار: وتعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تفادي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج حالة الكساد والركود الاقتصادي.

يبرز هدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوضوح هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار البيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب الرواج والكساد، فتتعرض العملة التدهور من قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، كما

[1] صالح مفتاح، **نفس المرجع السابق**، ص125.

يخلف أضرار وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة اقتصاديا، وحتى في البلدان المتقدمة لابد أن تتم عملية معالجة التضخم عن طريق تدخل الدولة فنجد أن هذه الدول في مطلع التسعينات اعتمدت على سياسة استهداف التضخم عن طريق معادلة تايلور (TAYLOR) كما يلي :

بحيث أن $R=RN+0.5(p-p^*)+0.5(y-y^*)$

RN: سعر الفائدة.

P: نمو الأسعار الفعلية.

*P: نمو الأسعار المرغوبة.

Y: الناتج الداخلي الخام الفعلي (PIB).

Y*: الناتج الداخلي الخام المرغوب (PIB).

وتدخل الدولة في هذا الشأن عن طريق القوانين والتشريعات وخاصة في مجال السياسة النقدية.

2. تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: يجب من الضروري أن تسعي السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي. [1]

3. المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: في الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقط يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلاقيه باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقيد الواردات؛ يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي

[1] صلاح محمود حسين، **معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي**، الاقتصاد والإدارة، السعودية، 1988، ص12.

إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

4. المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: فكل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية تسعى جاهدة إلى الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل أي استعمال كل وسائل الإنتاج المتاحة واستغلالها في عملية الإنتاج، فالتشغيل الكامل أو العمالة الكاملة تعرف على أنها مستوى العمالة الذي يتحقق مع الاستخدام الأمثل والرشيد لقوة العمل، مع وجود معدل من البطالة ينتج أساسا التغيرات والظروف الهيكلية الاقتصاد الوطني بحيث أن الوصول إلى العمالة الكاملة معناه تحقيق إنتاج السلع والخدمات اللازمة التي يحتاجها المجتمع، وعليه يبقي التوظيف الكامل هدف طويل الأجل ترسمه الحكومات وتسعى جاهدة الوصول إليه التي تقضي على آفة البطالة، ففي الاقتصاد الجزائري فان تحقيق العمالة الكاملة يدخل ضمن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في برنامج الحكومات المتعاقبة في شكل حلول جزئية لتخفيف من حدة البطالة.

5. مكافحة التقلبات الدورية: من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من تضخم وانكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل) وبعبارة أخرى الحفاظ على الاستقرار النقدي وذلك من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار.[1]

[1] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية، الجزائري، 2007 ، ص 94.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتمد آلية عمل السياسة النقدية على استخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تستطيع البنك المركزي من خلال التأثير والسيطرة على عرض النقد وإدارة حجم الائتمان الممنوح وشروطه، ويأتي ذلك في سياق تحقيق أهداف السياسة النقدية بالإضافة إلى معالجة الاختلافات المالية والنقدية.

وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى الأدوات التقليدية والأدوات الغير التقليدية ويكن حصر هذه الأدوات فيما يلي:

الفرع الأول: الأدوات التقليدية للسياسة النقدية

ينصب عمل الأدوات التقليدية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير على حجم الائتمان للبنوك إذا يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة اللودائع، ومن أهمها مايلي:

1. سياسة معدل إعادة الخصم: ويقصد به سعر الفائدة ألذي يخصم به الأوراق المالية للبنوك التجارية وذالك للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لرقابة الائتمان.[1]

وبمعنى آخر هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك عند تقديم قروض إليها والهدف من سياسة الخصم هو التأثير على حجم القروض المخصومة ومن ثم التأثير على القاعدة النقدية المفترضة فزيادة حجم القروض المخصومة يضيف إلى حجم القاعدة النقدية ومن ثم يمكن أن يتوسع حجم العرض النقدي بينما تخفيض حجم القروض المخصومة يخفض حجم القاعدة النقدية المفترضة مما يخفض بالتالي العرض النقدي ويتم تقديم القروض

[1] عبد المنعم السيد، **اقتصاديات النقود والمصارف الأكاديمية**، الأردن، 1999، ص 397.

المخصومة من خلال تسهيلات في البنك المركزي ويطلق على تلك التسهيلات (نافذة الخصم).[1]

2 تشغيل نافذة الخصم: يمكن للبنك المركزي أن يوثر على حجم القروض المخصومة بطرقتين:

الأولى: بالتأثير على سعر القروض (سعر الخصم).

الثانية: بالتأثير على كمية القروض من خلال إدارته لنافذة الخصم.ولميكانيكية تأثير سعر الخصم على القروض المخصومة أثر مباشر إذ أن رفع سعر الخصم يرفع تكلفة الاقتراض من البنك المركزي ومن ثم تقلل البنوك ما تأخذه من قروض مخصومة كما أن تخفيض سعر الخصم سيزيد ما تأخذه البنوك من قروض مخصومة.

ولإيضاح كيف يؤثر البنك المركزي على كمية القروض المخصومة من خلال إدارته لنافذة الخصم، فيختلف على حسب طريقة عقد القرض، فالقروض المخصومة التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك الأخرى ثلاثة أنواع:

- الائتمان المعدل؛
- الإئتمان الموسمي؛
- الإئتمان الممتد.

- **فقروض الإئتمان المعدل** هي نوع من القروض يقدم إلى البنوك التي لديها مشاكل سيولة قصيرة الأجل على أساس أنها سترد تلك القروض بسرعة، فالبنك يحصل عليها لتعديل أوضاع سيولته وربما يرد هذه القروض في اليوم التالي.

- **أما الإئتمان الموسمي** فيقدم إلى البنوك لمواجهة احتياجات موسمية ولعدد محدود من البنوك في المناطق الزراعية التي يتميز رواج نشاطها بالموسمية.

[1] يعدل بخراز فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000 ، ص163

– **أما الإئتمان الممتد** فيقدم للبنوك التي تواجه مشاكل حادة في السيولة بسبب التدفق الخارجي للودائع ولا يتوقع رد هذه القروض بسرعة والبنوك التي تحصل على هذا النوع من الائتمان تقدم طلبة تلخص فيه سبب الحاجة إلى الائتمان الممتد، وخطة كيفية استعادة البنك.

ويدير البنك المركزي نافذة الخصم بعدة طرق تمنع إساءة استخدام قروضه ولكي يحد من هذا الاقتراض فعندما يكون سعر الخصم على القروض أقل من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز كبير للبنوك لكي تحصل على القروض المخصومة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر فائدة أعلى، والبنك المركزي يضع قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك إلى الحصول على القروض المخصومة فإذا تردد بنك على نافذة الخصم مرارة فإن البنك قد يغلق النافذة في وجه ذلك البنك في المستقبل فاللجوء للنافذة هو امتياز وليس حقا للبنك.

ومن بين المزايا الأساسية لهاته السياسة (سياسة سعر الخصم) فإن البنك المركزي يمكن أن يؤدي دوره كملجأ أخيرة للإقراض ومن ثم منع الفشل والكوارث المصرفية والمالية، ولكن عيوب تلك السياسة دفعت بعض الاقتصاديين إلى التوصية بعدم استخدامها كأداة للتحكم في العرض النقدي.[1]

• قد يتولد في ذهن الجمهور خلط متعلق بنية البنك المركزي والذي يخلقه إعلان تغيرات سعر الخصم.

• إذا حدد البنك المركزي سعر الخصم عند مستوى معين سيحدث تقلب كبير للفرق بين سعر الفائدة السوقي وسعر الخصم عندما يتغير سعر الفائدة السوقي، تلك التقلبات تقضي إلى تقلبات غير مرغوبة في حجم القروض المخصومة ومن المتغيرات غير مرغوبة في حجم القاعدة النقدية المفترضة، مما يعني أن سياسة تغير سعر الخصم قد تجعل من الصعب التحكم في العرض النقدي.[2]

---

[1] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نفس المرجع السابق**، ص238.

[2] بلعزوز بن علي، **نفس المرجع السابق**، ص44 .

1. فاعلية سياسة أعادة الخصم: إن المقصود من سياسة إعادة الخصم هو التأثير في اتجاهات السوق النقدية ككل وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة وليس فقط التأثير في قدرة البنوك التجارية في التوسيع أو التقييد من حجم فروضها، وفاعلية السياسة النقدية تستدعي أن تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان بل تستوحد البنوك وحدها على التمويل المؤسسات وطالبي القروض، وهذا في الواقع شرط غير محقق خصوصا مع تطور الأسواق الافتراضية قصيرة، وطويلة الأجل، فإذا فرض وكان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي، أو وردت في الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد مرتفع، فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان (القروض).

وحق البنوك التجارية يمكن أن تلجأ إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية بالرغم من أنها لا تعاني من نقص في السيولة، وكذلك من ناحية أخرى فإن رفع مستويات معدل الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على العائد مرتفع وهذا ما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويرفع من مقدرتها على إعطاء القروض دون الاعتماد على البنك المركزي.

كذلك من جهة أخرى فإن رفع سعر الخصم ليس كافيا ليجعل البنوك تحجم عن خلق الإئتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القروض حتى ولو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة، فهي تلجأ بالرغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية وسندات حتى ولو تحملت نفقة أكبر بحيث تظل أرباحها ثابتة، ويتحمل الزيادة في الواقع الزبون الراغب في الحصول على القرض.

2. معدل الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الإجباري): يعتبر الاحتياطي الإجباري من أهم السياسات التي يستعملها البنك المركزي بهدف مراقبة سيولة البنوك ويعرف على أنه إجبار البنوك التجارية على ترك نسبة معينة من ودائعها في حساب دائن لدى البنك المركزي.

يستخدم البنك المركزي هذه تقنية في حالتين:

– حالة التضخم: حيث يقوم برفع الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطات الموجودة في لد البنوك التجارية وهو ما يقلص من قدرتها على منح الائتمان وبالتالي يخفض من حجم الكتلة النقدية المتداولة فيقل حجم المعاملات وينقص الطلب الكلي فتنخفض الأسعار وهو ما يعمل على حد ظاهرة التضخم.

– حالة الكساد: يلجأ البنك المركزي إلى التخفيض من نسبة الاحتياطي الإجباري وهذا ما يرفع من كمية الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فتزيد قدرتها على تقديم القروض ومنح الائتمان وبالتالي ترفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي فترتفع الأسعار، ويزيد حجم التشغيل والدخل الوطني. هناك تغير يحدث في معدل الاحتياطي الإجباري عدة مرات خلال فترة قصيرة نسبيا، وذلك بحسب ما إذا كان البنك المركزي يريد الوصول إلى سمية، أم كانت هذه التغيرات تتعلق بالمدة الطويلة، ويترتب على ذلك أن تغير معدل الاحتياطي الإجباري ليس سوى خلق تقلبات موازية في السوق. [1]

3. فاعلية سياسة الاحتياطي الإجباري: تمارس سياسة لاحتياطي الإجباري تأثيرا على سيولة البنوك التجارية، فقد يضطر البنك المركزي إلى تغيير معدل الاحتياطي الإجباري عدة مرات خلال فترات قصيرة بهدف إعادة التوازن العام للسوق النقدية بحسب السياسة المنتهجة (تضخمية أو انكماشية)، فهذه التغيرات المتعددة في تحديد معدل الاحتياطي الإجباري قد تنشئ اضطرابات في ميزانيات البنوك التجارية أثناء إعدادها لميزانياتها وتوقعاتها لكمية ودائعها وأوجه الإنفاق المختلفة، لذا نجد أن البنوك التجارية تحاول دائما أن تقلل من مدى تأثير البنك المركزي في هذا المجال عن طريق إمكانية قدرتها على خصم ما لديها من الأوراق مالية وتجارية وبالتالي الحصول على السيولة اللازمة.

من ناحية أخرى، فإن الاحتفاظ بجزء من الرصيد النقدي لدى البنك المركزي من جانب البنوك التجارية لا يعطي لهذه الأخيرة الحق في الحصول على فائدة، وهذه الخسارة إن صح

[1] محمود حميدات، **نفس المرجع السابق**، ص45

القول، يتحملها الزبون طالب الاقتراض، فعند منحه للقرض يفرض عليه دفع سعر الفائدة + مصاريف فتح الحساب + مصاريف الالتزام) ولا يلجأ البنك التجاري إلى رفع سعر الفائدة فقط.

تتوقف كذلك فاعلية هذه السياسة على مدى اعتماد البنوك التجارية على السيولة المجمدة في إطار فرضية الاحتياطي القانوني، فإذا رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني (من أجل سياسة معينة) لجأت البنوك التجارية إلى إعادة خصم ما لديها من أوارق تجارية تعوض بها أرصدتها المجمدة لدى البنك المركزي، مما يجعل الأهداف المرجوة من طرف البنك المركزي غير هامة والتي هي امتصاص الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني.[1]

4. سياسة السوق المفتوح: وتعني قيام البنك المركزي بشراء أو بيع ماليه من الأوراق المالية والسندات الحكومية في السوق المفتوح سواء من المصارف أو الأفراد وذلك من اجل التأثير في مستوى القاعدة النقدية.[2]

ونجد أن هذه السياسة تتميز عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي:

– تنفذ هذه السياسة بمبادرة من البنك المركزي الذي تتوفر لديه الرقابة الكاملة عن حجم العمليات في السوق المفتوحة، وهذه الرقابة غير مؤكدة في ظل عمليات الخصم (تقديم قروض مخصومة) والتي يستطيع بها أن يشجع البنوك من الاقتراض ولكنه لا يستطيع أن يمارس رقابة مباشرة على حجم القروض المخصومة.

– عمليات السوق المفتوحة مرنة فيمكن أن تمارس بأي درجة بغض النظر عن مدى قصر الحجم المطلوب إحداثه لتغيير الاحتياطات أو القاعدة النقدية فيمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تحقق هذا الهدف بشراء أو بيع أوراق مالية بحجم صغير، فإذا كان التغير المطلوب في الاحتياطات أو في القاعدة النقدية كبيرة

جدا فإن عمليات السوق المفتوحة أداة قوية بدرجة تكفي لتحقيق هذا الهدف من خلال شراء أو بيع حجم كبير للأوراق المالية.

---

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائري، 2005 ، ص218 .

[2] أحمد أبو الفتوح على الناقة، **نفس المرجع السابق**، ص 236.

* إن تصحيح أخطاء البنك المركزي في السوق المفتوحة تكون بسرعة، فإذا اخطأ التقدير في شراء أو بيع كمية من الأوراق المالية ويتبين له بعد حين إنها عقدت الوضعية الاقتصادية فيمكنه أن يتدارك الوضع ويصحح الخطأ بعكس العملية بسرعة كبيرة.

* عمليات السوق المفتوحة لا تشويها تعقيدات إدارية في أية لحظة يرى فيها أن هناك خلل في حجم الكتلة النقدية المتداولة سواء بالزيادة أو النقصان.

* تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفوائد، بحيث أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يرفع من سعرها، وفي نفس الوقت تنخفض العوائد المتأتية منها لان الأوراق الحكومية تشكل جزء كبير من الأوراق المطروحة في السوق المالية.

* يمكن عكس السوق المفتوحة بسرعة، فإذا حدث خطأ في ممارسة عمليات السوق المفتوحة فيمكن للبنك المركزي أن يعكس استخدام تلك الأداة فإذا قرر البنك المركزي أن العرض النقدي ينمو بسرعة كبيرة، لأنه قام بعمليات شراء أكثر من اللازم فيمكنه أن يصحح الوضع بممارسة البيع في السوق المفتوحة.

* يمكن ممارسة عمليات السوق المفتوحة بسرعة فهي لا تنطوي على تأخيرات إدارية فعندما يقرر البنك المركزي إحداث تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطات فهو فقط يعطي أمرة مباشرة لتاجر الأوراق المالية للشراء أو البيع.

5. فاعلية سياسة السوق المفتوحة: تتحدد فاعلية سياسة السوق المفتوحة بقدر نحاجها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل، فيجب توافر كميات كافية من الصكوك المتمثلة في أذون الخزانة والأوراق المالية والتجارية ويمكن تداولها في السوق، ففاعلية هذه السياسة تتحقق بتلاقي إرادتين: البنك المركزي من جانب، والبنوك التجارية والمشروعات الأخرى من جانب آخر.

يمكن أن نقول أن سياسة السوق المفتوحة تستطيع أن تحقق هدفها في حالة توافر الشرطين التاليين: توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق للبيع إذا ما أراد

الحد من الإئتمان، أو توفر هذه الأوراق المالية في السوق النقدية ليشتريها البنك المركزي في حالة رغبته زيادة قدرة المصارف على الاقتراض أي الرفع من الطلب على النقود.[1]

الفرع الثاني: الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية

تعتبر الوسائل الكمية التي تم التطرق لها تهدف في مجملها إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات دون تمييز، لذا نجد أن هناك ضرر ببعض الأنشطة الاقتصادية تريد الدولة إنعاشها، من اجل ذلك نجد أن البنك المركزي يستخدم أدوات غير تقليدية أو ما يطلق عليها بالأدوات التوجيه الائتمان دون المساس بحجمه الكلي، ومن أهم هذه الأدوات: [2]

– سياسة تأطير القروض إن هذه السياسة يستخدمها البنك المركزي من أجل التحكم في نسبة القروض التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات أي تحديد سقوف معينة للقروض بطريقة إدارية مباشرة، وذلك بالاعتماد على نسب محددة سنويا إذ تكون البنوك التجارية مجبرة على عدم تجاوزها وإلا تعرضت إلى عقوبة من طرف البنك المركزي؛

– عند قيام البنك المركزي ببيع أصوله الحقيقية في السوق النقدية فإنه بذلك يريد أن يقلل من حجم الائتمان، فلا يجب على البنوك التجارية أن تعرقل هدف البنك المركزي، وذلك بإقدامها على خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تقديم سندات الخزينة للبنك المركزي لخصمها؛

– ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بالتوجيه المباشر للبنوك التجارية بأن تمنح الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية، فالتي كانت سببا في التضخم يجب أن لا تمدها بقروض، والغير متسببة فيه يمكن تزويدها بالقروض المطلوبة؛

---

[1] زينب عوض الله، **أسامة محمد الفولي**، أسياسات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان، 2003، ص 155.

[2] علي حافظ منصور، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الثقافة، القاهرة، 1998 ، ص 195.

– أما عندما ينتشر التضخم بحدة فان الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير إجبارية، فنجد البنك المركزي يقوم بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية أو يحدد معدل نمو القرض واستخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية في فرنسا سنة 1984 لأول مرة؛

– ويكون مصحوب هذا الإجراء بمراقبة استقرار الكتلة النقدية، بالإضافة إلى التخليص من النفقات العمومية مع تشجيع الادخارات وإصدار السندات، والقيام بكل الوسائل التي من شأنها أن تخفض من حجم الكتلة النقدية المتداولة؛

– والمادة 71 من قانون القرض والنقد الجزائري تنص على ما يلي " يمكن للبنك المركزي أن يخصم ثانية أو يقبل تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل"؛

– ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاثة سنوات فيجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة؛

– ويجوز استبدال احد التوقيعين بكفالة الدولة؛

– ويجب أن تهدف القروض المتوسط الأجل إلى إحدى الغايات التالية:

* تطوير وسائل الإنتاج؛
* تمويل الصادرات؛
* إنجاز السكن.

المطلب الثالث: ركائز السياسة النقدية

لعبت الأسواق بمختلف أنواعها دور كبيرة وأساسي في تطوير عجلة الاقتصاديات العالمية في الدول الكبرى ومن بين هذه الأسواق النقدية التي شهدت تطورا هائل في السنوات الأخيرة في نشاطها، حيث استخدمت وسائل وأساليب تقنية حديثة وكذلك هي التي يلتقي فيها العرض والطلب على القروض قصيرة الأجل وذلك بإتباع أدوات وبيانات نقدية ومالية.

الفرع الأول: السوق النقدية

تعتبر سوق النقد أو السوق النقود اليومية بمثابة الآلية التي يتم بموجبها إصدار وتداول الأموال القصيرة الأجل لفترة تقل عن عام، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف السوق النقدي على انه مجموعة من المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون بالنقود إقراضا واقتراضا لأغراض قصيرة الأجل، وليس له مكان محدد يتم التعامل فيه ولكن يتم التعامل من خلال السماسرة المختصين أو البنوك التجارية أو بالالتقاء المباشر أو بوسائل الاتصال كالهاتف[1].

يتكون السوق النقدي من سوقين هما:

1. **السوق الأولي:** ويسمى بسوق الإصدار حيث يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لأجال قصيرة وبأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال ومتانة المركز المالي للمقترض وسمعته المالية؛

2. **السوق الثانوي:** ويسمى أيضا بسوق التداول حيث يتم فيه تداول الإصدارات النقدية القصيرة الأجل بأسعار تتحدد بقانون العرض والطلب، والسوق الثانوي بدوره يتفرع إلى نوعين من الأسواق هما:

- **سوق الخصم:** يتم فيه خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل كالأوراق التجارية العادية، القبولات المصرفية، اذونات الخزانة، حيث سيتم تناولها بالتفصيل لاحقا؛
- **سوق القروض قصيرة الأجل:** وتشمل جميع القروض التي تعقد الآجال قصيرة تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة، ويكون قوامها الأساسي من المشروعات والأفراد من ناحية والبنوك التجارية وبعض المؤسسات الاقتراض المتخصصة في منح القروض الائتمان قصيرة الأجل من ناحية أخرى. [2]

الفرع الثاني: الأدوات التي ترتكز عليها السوق النقدية

[1] السيد متولي عبد القادر، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2010 ، ص 119.

[2] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **نفس المرجع السابق**، ص ص90 –92.

تتمثل الأدوات التي تركز عليها السوق النقدي في مايلي:

1. اذونات الخزانة: تعد أذونات الخزانة من أهم أدوات الدين التي تصدرها الحكومات في دول العالم المتخلف إذ تتراوح فترة استحقاقها بين ثلاث أشهر و6 أشهر و12 شهرا لتمويل عجز الميزانية العمة للدولة، ويتقدم الخصمها جميع المتعاملين في السوق النقد، ويتم تداولها عن طريق بيعها في المزاد العلني باستخدام مبد الخصم، أي تباع بسعر اقل من قيمتها الاسمية، وفي تاريخ الاستحقاق تلزم الحكومة بدفع القيمة الاسمية المدونة على الإذن، ويمثل الفرق مقدار العائد الذي يحصل عليه المستثمر.

2. الكمبيالات أو القبولات المصرفية: تعد من أهم الأدوات القصيرة الأجل التي تستخدم في مجال تمويل التجارة الخارجية والداخلية، وله سوق ثاني يتمثل في البنوك التجارية وبعض بيوت السماسرة. والقبول المصرفي: هو عبارة عن حوالة مصرفية أي وعد بالدفع مماثل للشيك تصدره شركة معينة تطلب فيها من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث مبلغ محدد من المال في المستقبل يحدد بتاريخ معين، ويقوم البنك بقبول الحوالة بعبارة مقبول.

3. الأوراق التجارية الاستثمارية: وهي إصدارات تصدرها عادة الشركات ذات السمعة التجارية الحسنة، بالإضافة إلي شركات التامين والبنوك التجارية حيث أن تاريخ استحقاقها يكون قصير، وتتميز هذه الإصدارات بما يلي:

- انه من غير الضروري أن تكون مضمونة بأي أصل من أصول المنشاة.
- أن التزام البنوك بالسداد يجعل مخاطر الاستثمار في تلك الأوراق محدود.

4. شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول: وهي شهادات تمثل أداة دين تصدرها المصارف التجارية للمودعين وتعطي حاملها فائدة سنوية معينه وتسترد قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها من البنك الذي أصدره.

5. قرض فائض الاحتياطي الإلزامي: يمكن للبنوك إلي بحوزتها فائض الاحتياطي الإلزامي أن تقرضه للبنوك أخرى التي تعاني من عجز، وعلى الرغم من أن اقتراض عادة ما يكون في حدود ليلة واحدة، بهدف سد العجز في الاحتياطي الإلزامي، إلا أن الواقع قد أثبت أن تاريخ استحقاق تلك القروض لفترة طويلة، وذالك عندما يضطر البنك لاقتراض تلك الأموال

لاستخدامها في الاستثمار، هذا ويلعب البنك المركزي دور الوسيط بين البنك المقترض والبنك المقرض.[1]

الفرع الثالث: بيانات القطاعات المؤثرة في السياسة النقدية

من أجل ضبط السياسة النقدية اللازمة للوضعية الاقتصادية الموجودة، نجد السلطات النقدية تعتمد على جمع معلومات اقتصادية على جملة من القطاعات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة في التأثير على الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي تطمح للوصول إليها، وفي أغلب الدراسات الاقتصادية نجدها تحدد هذه القطاعات كما يلي:

1. القطاع الحكومي: بالرغم من انتشار اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم إلا إن الدور الحكومي يبقى على صلة في توجيه وتحريك النشاط الاقتصادي، لأنه هو المهندس الرئيسي لسياسة الاقتصادية وهو من يسهر على تنفيذها بالإضافة إلى تطبيق القوانين الخاصة بها، فيقوم هذا القطاع بفرض الضرائب المختلفة بمعدلاتها المتباينة حسب الوضعية الاقتصادية السائدة في المجتمع وكذا يقوم هذا القطاع بالإنفاق العام ويتحدد إنفاقه بنسبة تدخله في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الإعانات والدعم التي تقدمها الدولة لبعض الفئات في المجتمع لموازنة الإنفاق لديهم.

ونجد إن الدولة تقوم بالاقتراض من الأفراد والمؤسسات وكذلك الجهاز المصرفي عن طريق بيع السندات الحكومية لإعادة تمويل ميزانيتها السنوية، وهذه الأخيرة هي الأداة التي تستعملها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وان تقلبات الميزانية العامة من عجز أو فائض له دور كبير في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) بالإضافة إلى وضع القطاع الخارجي؛ ولهذا تحتاج السلطة النقدية إلى كل المعلومات المتعلقة بهذا القطاع قبل رسم أهداف السياسة النقدية من أجل توفير

أدوات السياسة النقدية اللازمة للوضعية التي تريد إن تصل إليها بتكاليف اقل وفي الوقت المناسب لذلك؛

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **نفس المرجع السابق**، ص ص 126-128.

2. قطاع الأعمال: إن قطاع الأعمال أو المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة تتأثر كثيرا بتوجيهات الحكومة وبالقوانين التي تسنها هذه الأخيرة، بحيث قد تقوم الحكومة بتشجيع إنتاج بعض السلع التي ترى ن الطلب كبير في السوق(السلع الأساسية)، وقد تقوم بفرض ضرائب على السلع الأخرى للحد من إنتاجها كأن تكون سلع كمالية أو مؤثرة على صحة الفرد والمجتمع مثلا صناعة السجائر؛

3. القطاع العائلي: هذا القطاع يتكون من الأسر المستهلكة للسلع والخدمات المعروضة في السوق، بحيث يقوم هذا القطاع بصرف مدخراته المتأتية من تأجيره لوسائل الإنتاج المتاحة لديه، والمتمثلة أساسا في (الأرض، وقوة العمل، ورأس المال) إلى قطاع الأعمال لديه، ونرى إن هذا القطاع في الحالات العادية يتحصل على مدا خيل ثابتة تعرف مسبقا، فنجد يستهلك جزء منها ويدخر الباقي لدى البنوك (الجهاز المصرفي) الذي يمدها على شكل قروض من جديد إلى سلوك أصحاب الادخارات وكمية الودائع الموجودة في البنوك من أجل بناء الأهداف الأساسية التي ترغب فيها السلطة النقدية؛

4. القطاع المالي الخاص والعام: يستند إلى هذا القطاع دور توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية في إطار حدود السياسة النقدية التي تقوم بتخطيطها السلطات النقدية، وهذا انطلاقا من احتياجات الاقتصاد في حالة استقلالية البنك المركزي أو استجابة لتعليمات الحكومة في الحالات العادية الأخرى. فهذا القطاع يوفر الموارد المالية للحكومة للقيام بالإنفاق العام لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تقترض الحكومة من الجهاز المصرفي في حالة الضرورة، ونجد الجهاز المصرفي يستقبل ودائع الأفراد ويقدمها من جديد على شكل قروض استثمارية أو استهلاكية، وحتى الحكومة تقوم بإيداع إيراداتها الديه، وتحتفظ باحتياطياتها من الذهب والعملة الصعبة في البنك المركزي؛ ولهذا نجد مصمم السياسة النقدية في أي بلد يحتاج لكل المعلومات الأساسية الخاصة بهذا القطاع لتحاشي الانحرافات المستقبلية عن الأهداف النهائية التي يرغب في الوصول إليه.[1]

---

[1] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص163.

المبحث الثاني: مفاهيم النمو الاقتصادي.

تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي تعريف النمو الاقتصادي، والإشارة إلى أهم عوامل ومعوقات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

1. تعريف النمو الاقتصادي: النمو في اللغة هو الزيادة الشيء وتغيره إلى حال أكبر أو أحسن وبشكل تلقائي أما التنمية فتتم بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير وتشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية ويتشارك كل من النمو والتنمية في السعي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الموارد والعناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية ورفع كفاءتها، إلا أن هذه الزيادة تلقائية في حالة النمو الاقتصادي ولكنها تحدث في التنمية مع تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وفي التنظيمات والمفاهيم الأسلوب إدارة العملية الإنتاجية.[1]

– النمو هو الزيادة المطردة أو المستمر في إنتاج بلد ما خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن، وبذلك، فأن النمو يختلف عن مجرد التوسيع Expansionالذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة.[2]

– النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن.[3]

– يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، خلال فترة زمنية معينة؛[1] كما يعبر عن قدرة الأمة على عرض مختلف السلع

---

[1] طاهر فاضل البياتي وخالد توفيقا لشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2009ص467.

[2] مسعى محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو**، مجلة الباحث عدد , جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، ص150.

[3] كربالي بغداد، حمداني محمد، **التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، العدد45 ، 2010، جامعة وهران، ص 05.

للسكان بشكل متزايد هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلان الأيدلوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو.[2]

– يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي مع مرور الزمن هو المعبر عنه بالعلاقة التالية: **متوسط الدخل الفردي =الدخل الكلي / عدد السكان.** [3]

أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني مجرد حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل – معدل النمو السكاني.

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا، إلا إذا كان معدل نمو الداخلي الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

2. أنواع النمو الاقتصادي: هناك ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي.

– **النمو التلقائي أو الطبيعي:** ذلك الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون الالتجاء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيئة برغم من تعرضه

---

[1] محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية لنشر، الطبعة الأولى، كلية التجارة بجامعتي الإسكندرية وبيروت، ص403 .

[2] كامل رشيد علي التل، أثر **التعليم على النمو الاقتصادي" حالة الأردن"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشور) في الاقتصاد، جامعة اليرموك، العراق، 1991، ص 41.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص 11.

في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة. يعني يحصل مع مرور الوقت باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة.[1]

1. **النمو العابر:** فكما هو واضح من أسمه ليس لديه صفة الثبات وإنما يأتي استجابة الوجود عوامل طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تنتهي وبانتهائها ينتهي النمو الذي أحدثته. ألا أن أثر هذا النمو يكون محدودا بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.
2. **النمو المخطط:** فهو يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة الموارد ومتطلبات المجتمع. ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط.[2]

الفرع الثاني: عوامل ومعوقات النمو الاقتصادي

اولا: عوامل النمو الاقتصادي

توجد العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو والتطور الاقتصادي لبلد ما والتي تتمثل في العمل – رأس المال – التقدم التقني.

1/العمل: إن البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار والتجديد من جهة، والقدرة

على استخدام الوسائل الجديدة والموارد المتوفرة من جهة أخرى، وبالتالي نجد أنفسنا أمام مشكلتين. المشكلة الأولى تتمثل في كمية العمل التي تبذلها اليد العاملة وهذه تقاس بسهولة أما المشكلة الثانية تتمثل في مهارة اليد العاملة وكثافتها ونمط تنظيمها.

---

[1] محمد حسين دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة" دراسة مقارنة" ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص28

[2] عزوز علي الضغط الضريبي واثره على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر (1994–2004) مذكرة ماجستير جامعة شلف 2006–2007 ص 57.

2. كمية العمل: إن الحديث عن حجم السكان ومدى مساهمته في قوة العمل من الأهمية بمكان لأنه يؤثر في كمية أحد عناصر الإنتاج (عنصر العمل).

إذا كان إسهام الإضافات إلى عدد الأفراد العاملين في شتى فروع الإنتاج يرفع أو يخفض من مستوى دخل الفرد. ومن الناحية النظرية فإنه يمكن تصور خريطة تربط حجم السكان بمستوى الدخل، وبالتالي نستنتج من واقع هذه العلاقة بين السكان والدخل أن ثمة هناك حجما أمثلا للسكان.

3. نوعية رأس المال البشرية: يلعب التنظيم المتقدم والتدريب الفني الجيد دورا كبيرا في زيادة الناتج الكلي ومن ثم زيادة متوسط ما يحصل عليه الفرد من ذلك وقد أثبتت الدراسات العلمية أن مستوى الإنتاج بالمؤسسات تزداد مع انخفاض درجة الأمية وارتفاع المهارة التقنية والإدارية وترتبط نوعية العمل ايجابيا مع صحة السكان وطول أعمارهم وبطبيعة الحال هذه أمور مرغوبة كأهداف في حد ذاتها زيادة عن انعكاسها الجيد على الإنتاج والإنتاجية.

• **رأس المال:** يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات والمعدلات تغيرها ومن ثم في مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو يستحدث فيها. ويتم تقسيم رأس المال إلى نوعين:

• **رأس المال الإنتاجي:** وهو عبارة عن الآلات والمعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج.

• **رأس المال الاجتماعي:** هي عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق وشبكات المياه ووسائل المواصلات وتساهم بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية.[1]

4. التكنولوجيا والتنظيم: إن البحث عن أسباب النمو يرجع إلى التقدم الذي بدوره يتبع التقدم العلمي

[1] عزوز علي، الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي، **نفس المرجع السابق**، ص57 .

والجهد المبذول لإدراجه وإدماجه في مرحلة الإنتاج والتوزيع حيث أن وجود نظام شامل للتعليم والتدريب وخلق بيئة مناسبة للبحث العلمي من شأنهما أن يساعدا على خلق وتطبيق التكنولوجيا الحديثة والجدول التالي يبن تخصيص الإنفاق الحكومي على أعمال البحث.

ومما لا شك فيه أن التقدم الفني شرط أساسي للتقدم الاقتصادي وأن الافتقار إلى طبقة المنظمين هو التفسير الأساسي لغياب عملية الإنماء السريعة في الدول النامية.

5. الأرض والموارد الطبيعية: إن عامل الأرض من حيث المساحة والنوعية وما تخزنه من موارد باطنية له دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي ويعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقة الإنتاجية في مختلف المجتمعات ومن ثم مستويات المعيشة.

ثانيا: معوقات النمو الاقتصادي

تتلخص معوقات النمو الاقتصادي فيما يلي:

1) النمو الديموغرافي: يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدول يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي؛

2) مشكلة تكوين رأس المال: يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث. حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي وبالتالي ضعف القدرة الادخارية. أما جانب الطلب على رأس المال فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق؛

3) التخلف التكنولوجي: كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة. وذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس

إلا قطاعات قليلة ومعينة. بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة[1]؛

4) ضعف المستوى التعليمي: مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي؛

5) ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض: لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى. وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي؛

6) الفساد الإداري والمالي: تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي. أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية.[2]

المطلب الثاني: نظريات المفسرة للنمو الاقتصادية

تطرقنا في هذا المبحث إلى النظريات المفسر للنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل

---

[1] حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 55.49.45.

[2] حسين عمر، **نفس المرجع السابق**، ص55-49-45.

(آدم سميث دافيد ريكاردو....)، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حال الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي [1]،ولم يتم إعطاء اهتمام يذكر بما يحصل خلال الأجل القصير من توزيع للموارد على الاستخدامات المختلفة، والكيفية التي يقوم فيها المستهلكون والمنتجون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية.[2]

أفكار النظرية الكلاسيكية:

1. اعتقد الكلاسيكيون أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل برأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، ومتغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج في الأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ولكن صحة التحليل المذكور هي رهن افتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

2. اعتقد الكلاسيكيون وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزيد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

3. اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسب طبقا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

4. يعتقد الكلاسيكيون بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

---

[1] بلوفي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص ص 186-187

[2] فليح حسن خلف، **التنمية وتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، علم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص104

5. حالة الثبات: إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.[1]

انتقادات النظرية الكلاسيكية :

* الإدخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كما قال Schumpeter فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.[2]

*قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيكيين والتي تؤكد عل أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض، وقد قللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد. كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها، وأن النمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيكيين حول الركود كان ضعيفا.

*إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في الدول النامية حيث لا يوجد منظمون صناعيين ما يفرض على الحكومة دورا نشيطا كوكيل للتنمية في هذه الدول.

*الأجور ليست مرنة: تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي وهو أن الأجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع، من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من مستوى معين، لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزعات الصناعية، مثل هذه الأحداث قد تعيق عملية النمو.

*مفاهيم خاطئة حول الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور النقدية

---

[1] بلوفي محمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 186-187.

[2] معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، **نفس المرجع السابق**، ص142 .

ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح، كما أن الاقتصاديات الناضجة والمنظورة لم تصل بعد إلى مرحلة الركود.[1]

نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة: بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون say لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال Marshall. Walras.Alfred اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحديثة لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسيع الإنتاج وتحيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار:

– يتحدد معدل النمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجية والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج k/y، أو بالمعدل المنخفض الإنتاجية رأس المال v/k، بفرضية تناقص عوائد رأس المال؛

– معدل نمو دخل الفرد يتغير بتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.

هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين v/k وk/y بسبب تقلبات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات ودخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة. من ناحية ثانية النظرية النيوكلاسيكية (AMarshall – JClarck – Kwicksell) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي :

[1] معط الله أمال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، **نفس المرجع السابق**، ص143.

– عملية مرتبطة ومتكاملة ومتوقفة ذات تأثير إيجابي متبادل يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوافرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛

– يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار؛

– النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الطي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

نموذج Schumpeter: يعتبر Schumpeter من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وأنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود غير بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني؛

– انتقادات النظرية النمو لSchumpeter: لكونها تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتباراتها من مهام المبتكر وحده في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الإدخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا يتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو.

إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات.[1]

الفرع الثاني: نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود –دومار)

بعد ظهور مشكلة الكساد العالمي لسنة 1992، وعجز النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور نظرية كينزية.

افتراضات النظرية الكينزية:

– أن التوازن الاقتصادي عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة؛

– لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وأن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهضة؛

– وجوب تدخل الدولة لاعتماد التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه؛

– الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

ومن أهم نموذج لنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية فهو نموذج هارود دومار والموضح كما يلي:

1) نموذج هارود دومار يعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليدين، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذا يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.

*جاء نموذج هارود– دومار بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي للازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل الادخار، وهذا المعدل هو الذي يهدف نموذج هارود– دومار لتحديده.

[1] كبداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، 2012–2013 ص 37’38’39.

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقد يكون بالتالي:

Y = k/vحيث: v معامل رأس المال ويعتبر معامل ثابت وهو مؤشر هام في نموذج هارود– دومار، وتكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة أعلاه نجد v = k/y

وينقسم معامل رأس المال إلى.

*معامل رأس المال المتوسط: يعبر عن نسبة مخزون رأس المال إلى حجم الناتج.Y

* معامل رأس المال الحدي: وهو يقيس حجم رأس المال الضروري إضافة لرفع حجم الناتج (٧) بمقدار معين وهذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي.

كباقي النماذج ينطلق نموذج هارود– دومار من مجموعة من الفرضيات كما يلي :

*الادخار هو نسبة من الدخل حيث S=s.y حيث :

s الميل الحدي للادخار.

n قوة العمل تنمو بمعدل حيث : n=ΔL/L

*وجود فائض في أعمالة وندرة في رأس المال.

ثبات معامل رأس المال حيث ΔK/ :ΔY=K/Y

ويقوم هذا النموذج على دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي:

Y = F (K. L) + min (AK. BL)

حيث: B>0 وA>0 وهما ثابتان.

ويرى كل من هارود ودومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، وذلك الاستثمار المحقق غالبا ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب حيث أنه:

*إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم إنتاج يفوق حجم الطلب وذلك ما يؤدي إلى كساد وهذه حالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الأمر.

* إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى تضخم، وهذه حالة السائدة في معظم الاقتصاديات، وذلك يرجع إلى نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بفجوة التمويل.[1]

انتقادات النموذج :

– إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في المدى الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر؛

– إن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة لتفسير النمو الطويل الأجل للاقتصاد، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني؛

– إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة، حيث أن افتراض ثبات مستوى الأسعار هو غير واقعي، ونتيجة لهذا الافتراض، يمكن اعتبار أن العوامل الحقيقية فقط هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك على الرغم من أن Hicks يرى بأن العوامل النقدية تلعب دورا حاسما ومهما للغاية في سياق النمو الاقتصادي؛

– إن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد؛

– يفترض نموذج هارود–دومار عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو لا يعطي أي أهمية للسياسة المالية، في حين أنه في معظم الدول وخاصة الدول النامية فإن الحكومة تلعب دورا حاسما كوكيل للنمو؛

[1] بودخدخ كريم، **أثر السياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2009 – 2001**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010 / 2009 ، ص 114 – 116

– يتجاهل هذا النموذج دور التجارة الخارجية، فهو يقوم على افتراض وجود اقتصاد مغلق، لأنه في معظم دول العالم، تلعب التجارة الخارجية دورا ملحوظا في سياق النمو والتنمية وبالتالي فإن المناسب تجاهل هذا الجانب.[1]

الفرع الثالث: نظرية النمو الداخلية (المعاصرة)

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادية والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر فكري مستقل عن تلك الافتراضات. فمثلا ركز P. Romer على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز Lucas على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز Barro على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز أخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

– **انتقادات النظرية الحديثة (الداخلية):** تعاني نظرية النمو الجديدة من نقص مهم وهو أنها بقيت معتمدة على عدد من افتراضات النموذج الكلاسيكي الجديد وتلك الافتراضات غالبا ما تكون غير ملائمة الاقتصاديات الدول النامية، على سبيل المثال إن نظرية النمو الجديدة تفترض أن هناك قطاع إنتاج وحيد أو أن كل القطاعات متشابهة وهذا لا يسمح لإعادة تخصيص العمل ورأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحولا خلال عملية التغيير الهيكلي من أجل توليد النمو.

---

[1] معط الله آمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة لحالة الجزائر 2012 – 1970 ، **نفس المرجع السابق**، ص 159.

ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي في الدول النامية عادة ما يكون معاقا بسبب عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف وفقر الهياكل الإرتكازية ومن الهياكل المؤسسية غير الكافية ونواقص أسواق رأس المال وأسواق السلع.

كذلك تفشل في توضيح المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج في الدول منخفضة الدخل عندما يكون رأس نادرة. وفي الحقيقة فإن الحوافز الضعيفة ربما تكون أيضا مسؤولية عن بطئ نمو الدخل القومي الإجمالي مثل المعدلات المنخفضة للادخار وتراكم رأس المال البشري.

إن حالات عدم الكفاءة التخصصية شائعة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول من الأسواق التقليدية إلى الأسواق التجارية الحديثة.ولكن تأثير ذلك على النمو في المدى القصير والمدى المتوسط كان قد أهمل لأن نظرية النمو الجديدة قد أكدت أكثر مما ينبغي على مقررات معدلات النمو في المدى الطويل.[1]

.

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص118 ، 119.

خلاصة الفصل الأول

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية، والتي هي عبارة عن مجموعة إجراءات، تستعملها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة، فتطرقنا إلى أهداف السياسة النقدية، والتي تواجه صعوبات كبرى في تحقيقها، وهذا لارتباطها الوثيق مع أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى.

كما تعرضنا في هذا الفصل، إلى الأدوات التي توضع تحت تصرف البنك المركزي لغرض مراقبة عرض النقود،و التأثير على سيولة البنوك التجارية، ولقد تعددت هذه الأدوات، واختلفت حسب نوعية السلطة النقدية.

كما تعتمد السياسة النقدية جملة من الأساليب تعتبرها بمثابة قنوات الإبلاغ لهذه السياسة تمثل بدورها الطريق الذي تهدف السياسة النقدية من خلاله الوصول لجملة أهدافها، وكذا أبرز أهم ركائز هذه السياسة.

تطرقتا خلال هذا الفصل إلى عرض النمو الاقتصادي حيث قدمنا تعريفا هاما للنمو مفاده أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط

نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما تعرضنا إلى العوامل المساعدة على النمو الاقتصادي حيث حصرناها في عنصر العمل ورأس المال التكنولوجيا والتنظيم، كما تطرقنا إلى معوقات النمو الاقتصادي .كما درسنا التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي عند كل من المدرسة الكلاسيكية والكينزية بالإضافة إلى الفكر المعاصر، حيث سعت كل مدرسة لتحسين أفكار المدرسة السابقة لها إذ اعتمدت المدرسة الكلاسيكية إلى الاهتمام بتراكم رأس المال، أما المدرسة الكينزية التي نادت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكذلك تراكم رأس المال، كما أن المدرسة الجديدة لنمو والتي جاءت بمجموعة من النماذج النمو الداخلية التي تعبر عن عامل التكنولوجيا ورأسمال المادي والبشري إذ ركزت في تحليها على كيفية لوصول إلى النمو الدائم.

الفصل الثاني:

قياس أثر السياسة النقدية على النمو الإقصادي في الجزائر 2021-1980

تمهيد:

بعد التحليل النظري لكل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، سنحاول في هذا الفصل الإسقاط النظري لفعالية وتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بالاستخدام التحليل القياسي وبإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي، يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تقديم أهم المتغيرات المتعلقة بالسياسة النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، تتمثل المتغيرات الدراسة المختارة في سعر الصرف الاسمي ومعدل الخصم والكتلة النقدية والقروض الداخلية ورأس المال وأيضا نمو السكان بالإضافة إلى النمو الاقتصادي كمتغير تابع، ستتم هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2021.

وبناء على ما تقدم سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- تقديم متغيرات الدراسة؛
- تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج.

المبحث الأول: تقديم متغيرات ونموذج الدراسة

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب وتتطابق مع الواقع الأقتصادي، ولأجل ذلك وجب اختيار المتغيرات الملائم لدراسة مدى أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، واختيار طريقة القياس الملائمة.

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة

لتعريف النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)

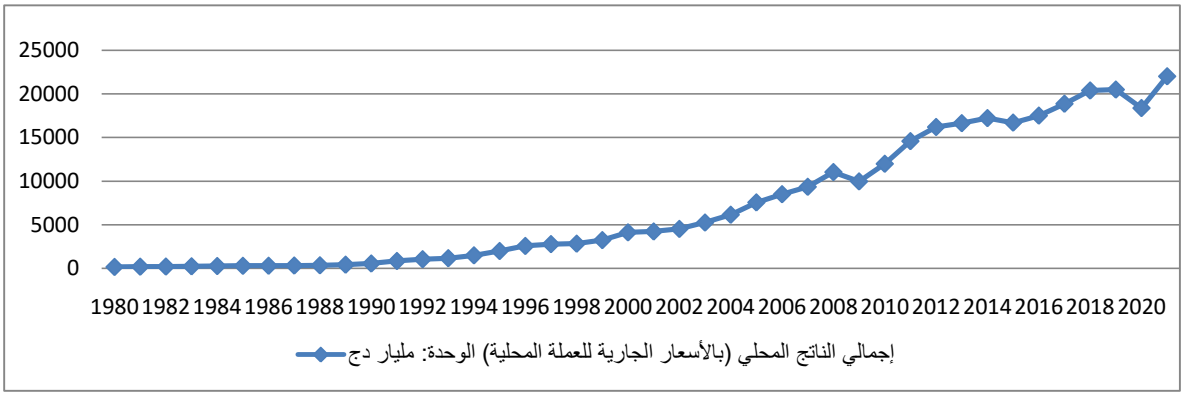
أولا. المتغير التابع: وهو يمثل الناتج المحلي الخام وقد استخدم هذا المتغير كتعبير عن النمو الاقتصادي وقد رمزنا له بالرمز PIB

الجدول رقم 1: تطور PIB في الجزائر خلال الفترة 1980- 2021

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
PIB	162,5	191,4	207,6	233,7	267,6	291,3	299,5	323,7	349,5
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
PIB	423,3	555,8	844,5	1048,2	1166	1491,5	1990,6	2570	2780,2
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PIB	2830,5	3238,198	4123,514	4227,113	4522,773	5252,321	6149,117	7561,984	8501,636
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PIB	9352,886	11043,7	9968,025	11991,56	14588,53	16209,6	16647,92	17228,6	16712,69
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021			
PIB	17514,64	18876,18	20393,52	20501,06	18383,8	22021,5			

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل رقم 1: تطور PIB في الجزائر خلال الفترة 1980-2021



من خلال الشكل (01) نلاحظ بأنه يمكن تقسيم المنحنى إلى ثلاث أقسام، القسم الأول من سنة 1980 إلى 1990 القسم الثاني من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 حيث خلال هذه الفترة يتزايد منحني PIB بشكل متباطئ، وهذا يرجع إلى أوضاع التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة منها أوضاع أمنية والتي كانت تسمى بالعشرية السوداء، ومنها اقتصادية ومتمثلة في تقلبات أسعار البترول وما نتج عنه من تداعيات اقتصادية كارتفاع المديونية واختلال في ميزان المدفوعات، أما القسم الثالث فهو من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021 وفيه يتزايد المنحنى بوتيرة متزايدة وهذا يرجع إلى الإصلاحات الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي الذي مس جميع قطاعات الاقتصادية ومنها القطاع النقدي.

ثانيا. المتغيرات المستقلة:

- **الكتلة النقدية M2:** ونعني به العرض النقدي بمفهومه الواسع وهو يبين الحجم الكلي للنقود في الاقتصاد ويعرف عادة بالمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية.

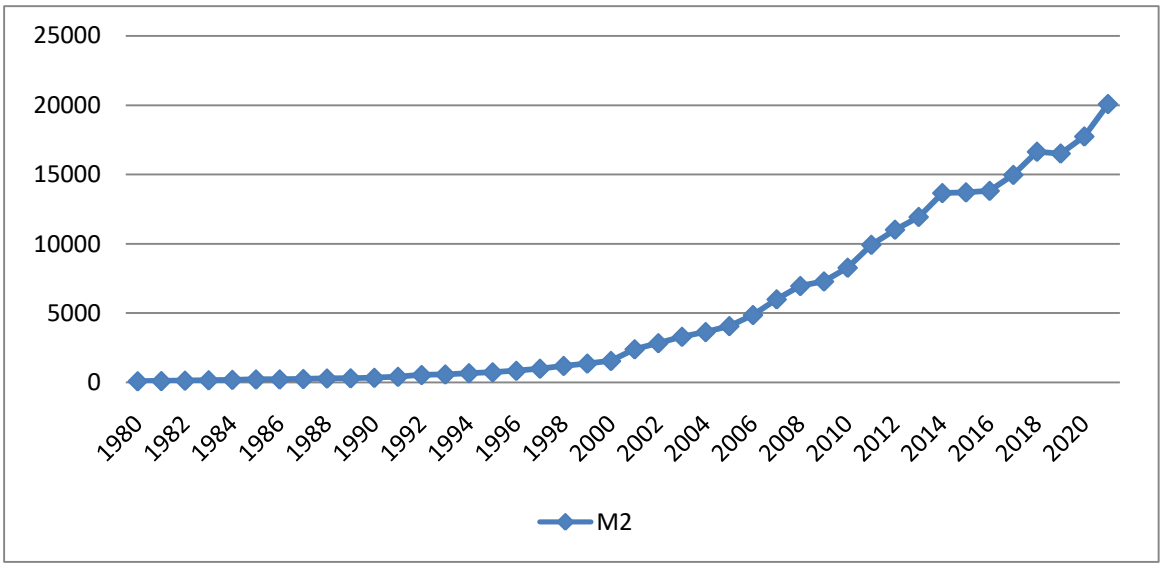
الجدول رقم 2: تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 1980-2021

الوحدة: بالمليار دينار جزائري.

les années	M2	les années	M2	les années	M2	les années	M2
1980	93.54	1990	343.32	2000	1560	2010	8280
1981	109.15	1991	415	2001	2400	2011	9930
1982	137.89	1992	544.46	2002	2840	2012	11020
1983	166	1993	584.18	2003	3300	2013	11940
1984	195	1994	676	2004	3640	2014	13660
1985	224	1995	740	2005	4070	2015	13710
1986	227.02	1996	848.25	2006	4870	2016	13820
1987	256	1997	1000	2007	6000	2017	14970
1988	293	1998	1200	2008	6960	2018	16640
1989	308.15	1999	1370	2009	7290	2019	16510
						2020	17740
						2021	20078

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي https: //data.albankaldawli.org .

الشكل رقم 2: تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 1980-2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.https: //data.albankaldawli.org

تتكون الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2)من المتاحات النقدية المتمثلة في عملة التداول خارج الجهاز البنكي، الودائع الجارية لدى البنك المركزي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملات الأجنبية مضاف إليه شبه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجا رية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.

ومن خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن (M2) شهدت ارتفاع تدريجي خلال الفترة 1980-1990 وخلال الفترة 1990-2000 نلاحظ تزايد الكتلة النقدية ولكن بشكل بطيء كان ويعود هذا إلى الأزمات الأمنية والاقتصادية، وبعد سنة 2000 كان تزايد M2 متسارع لما شهدته هذه الفترة من الإصلاحات والإنعاشات التي مست القطاع النقدي والأنظمة المصرفية.

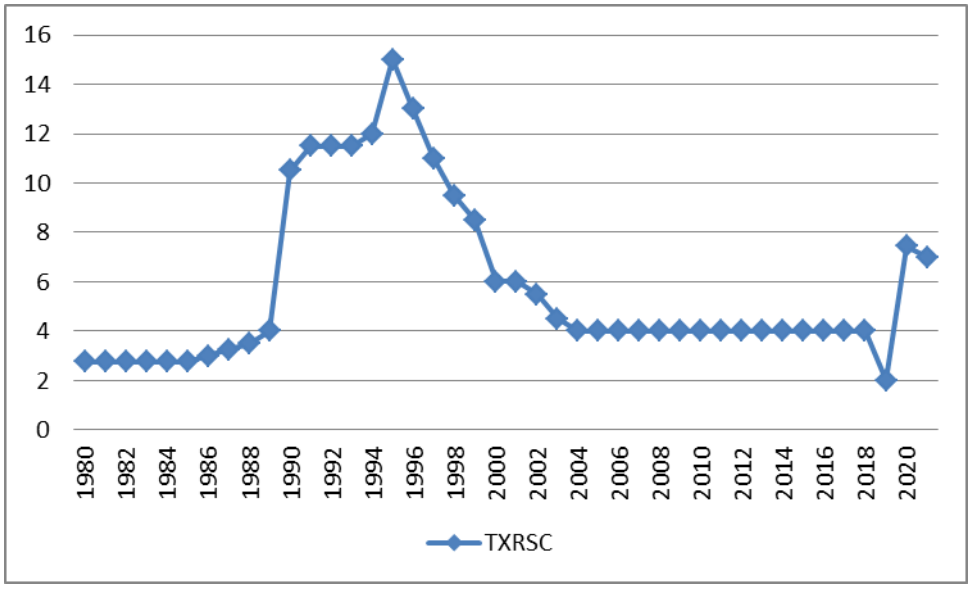
- **معدل إعادة الخصم TXRSC**: يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة، تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

الجدول رقم 3: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1980-2021

les années	TXRSC	les années	TXRSC	les années	TXRSC	les années	TXRSC
1980	2.75	1990	10.5	2000	6	2010	4
1981	2.75	1991	11.5	2001	6	2011	4
1982	2.75	1992	11.5	2002	5.5	2012	4
1983	2.75	1993	11.5	2003	4.5	2013	4
1984	2.75	1994	12	2004	4	2014	4
1985	2.75	1995	15	2005	4	2015	4
1986	3	1996	13	2006	4	2016	4
1987	3.25	1997	11	2007	4	2017	4
1988	3.5	1998	9.5	2008	4	2018	4
1989	4	1999	8.5	2009	4	2019	2
						2020	7.44
						2021	7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

الشكل رقم 3: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1980-2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الشكل رقم (3)، نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة الدراسة مر بأربعة مراحل، حيث خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1985 بقي المعدل ثابتا عند نسبة 2.75%، ليشهد فيما بعد ارتفاعا وصل إلى أعلى حد له سنة 1995 (15%) وذلك من أجل تعطيل التضخم الذي بلغ ذروته سنتي 1992-1995 والناجم عن سياسة تحرير الأسعار خلال هذه الفترة، لينخفض تدريجيا ويصل إلى 4.5% سنة 2003، وبعد هذه السنة شهد معدل إعادة الخصم استقرارا إلى غاية اليوم عند نسبة 4 % من أجل تحسين الوضعية المالية للبنوك.

***نمو السكان C-D**: يقصد بالنمو السكاني دراسة حجم السكان بين الإحصاءات التعدادية السكانية المختلفة. فهو يعد من ابرز الظاهرات الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، إذ يرتبط النمو الطبيعي للسكان بالزيادة الطبيعية وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون ان تدخل الهجرة في حسابها التي تترتب على التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

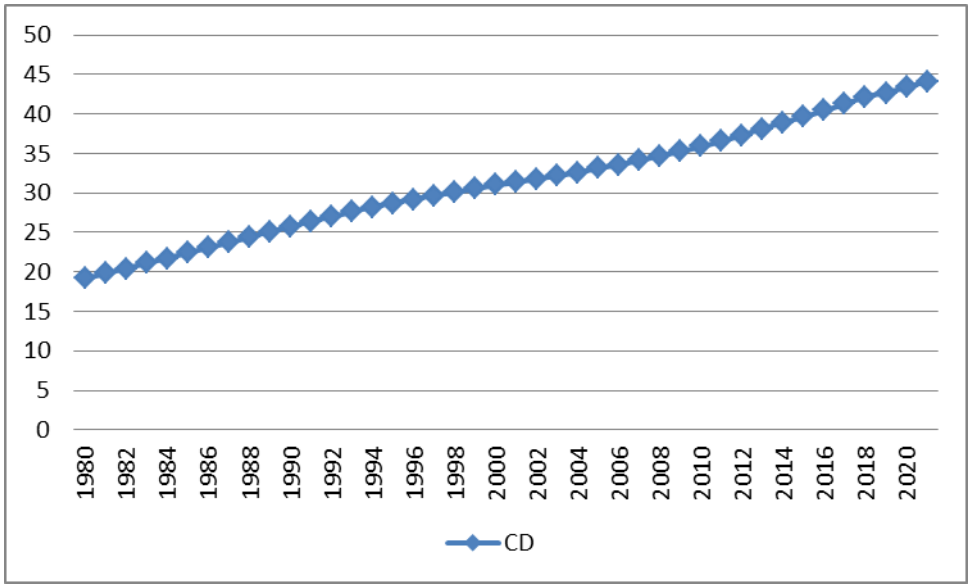
الجدول رقم 4: تطور نمو السكان في الجزائر خلال الفترة 1980-2021

الوحدة بالمليون

les années	CD	les années	CD	les années	CD	les années	CD
1980	19.2	1990	25.7	2000	31.04	2010	35.9
1981	19.8	1991	26.4	2001	31.4	2011	36.6
1982	20.4	1992	27.02	2002	31.8	2012	37.3
1983	21.1	1993	27.6	2003	32.2	2013	38.1
1984	21.7	1994	28.2	2004	32.6	2014	38.9
1985	22.4	1995	28.7	2005	33.15	2015	39.7
1986	23.1	1996	29.2	2006	33.6	2016	40.5
1987	23.7	1997	29.7	2007	34.1	2017	41.3
1988	24.4	1998	30.1	2008	34.7	2018	42.2
1989	25.1	1999	30.6	2009	35.3	2019	42.7
						2020	43.4
						2021	44.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.https: //data.albankaldawli.org

الشكل رقم 4: تطور نمو السكان في الجزائر خلال الفترة 1980-2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من الشكل (4) تزايد المنحنى بوتيرة متزايدة من1980 إلى 2021.

- **رأس المال C-S** : هو الثروة التي تُشكّل نَوعاً من أنواع الأصول، ويُستخدم للإشارة إلى القوة الماليّة الخاصّة بالمنشآت أو الأفراد، ويُعرَّف رأس المال بأنّه عبارة عن الأموال المُستخدمة في صناعة المزيد من الثروة، أو البدء بمشروع جديد. من التعريفات الأخرى لرأس المال هو النقود أو غيرها من المُمتلكات التي يَملكُها الأفرادُ أو المُنشآت، ويُستخدم رأس المال بِهَدف تأسيس مؤسسة أو شركة، أو لاستِثماره في مَجالاتٍ مُتنوّعة.

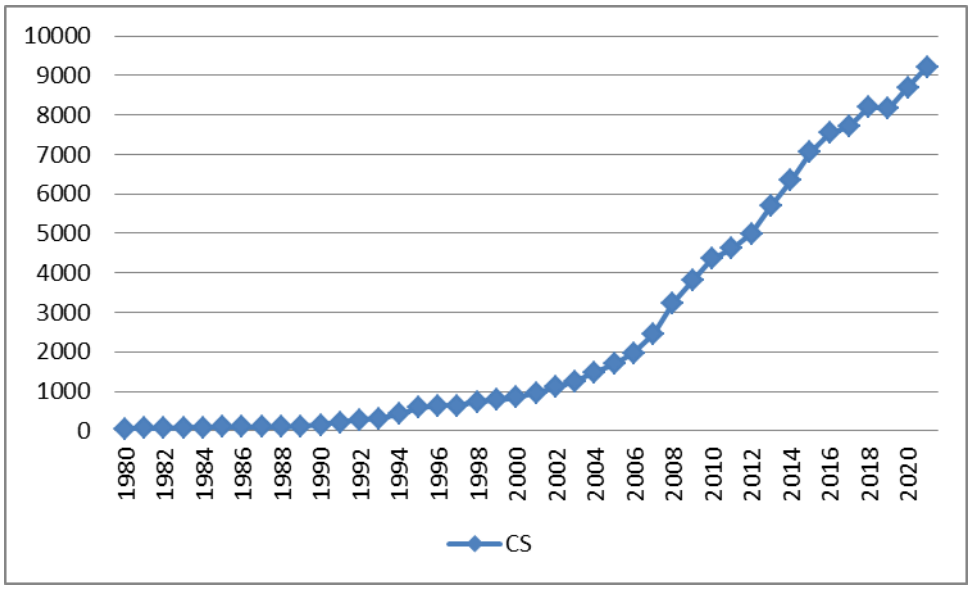
الجدول رقم 5: تطور رأس المال في الجزائر خلال الفترة 1980-2021.

الوحدة: بالمليار دينار جزائري.

les années	CS	les années	CS	les années	CS	les années	CS
1980	54.9	1990	149.9	2000	852.63	2010	4350
1981	63	1991	218.4	2001	965.46	2011	4620
1982	71.5	1992	283.8	2002	1110	2012	4990
1983	80.3	1993	314.9	2003	1260	2013	5690
1984	89.6	1994	423.6	2004	1480	2014	6340
1985	94.5	1995	580	2005	1690	2015	7060
1986	103.2	1996	639.4	2006	1970	2016	7540
1987	96.1	1997	638.1	2007	2460	2017	7700
1988	91.7	1998	728.8	2008	3230	2018	8210
1989	114.8	1999	789.8	2009	3810	2019	8162
						2020	8694
						2021	9221

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على بيانات الموقع www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم 5: تطور رأس المال في الجزائر خلال الفترة 1980-2021.



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على بيانات الموقع www.bank-of-algeria.dz

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن (C-S) شهد ارتفاع تدريجي خلال الفترة 1980-1990 وخلال الفترة 1990-2000 نلاحظ تزايد رأس المال ولكن بشكل بطيء كان ويعود هذا إلى الأزمات الأمنية والاقتصادية، وبعد سنة 2000 كان تزايد رأس المال متسارع لما شهدته هذه الفترة من الإصلاحات والإنعاشات التي مست القطاع النقدي.

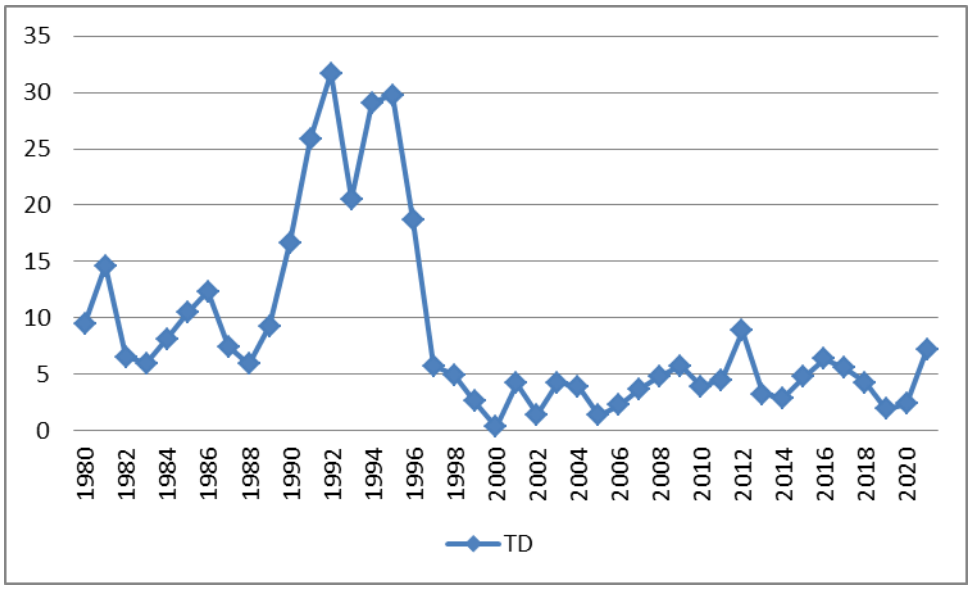
- **مؤشر التضخم TD**: وهو مفهوم يُستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصاديّة، والتي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائيّة المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في قطاع الأعمال؛ وتحديداً في الشركات الصناعيّة والخدميّة، ويُعرف التضخّم أيضاً بأنّه الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة.

الجدول رقم 6: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2021.

Les années	TD	Les années	TD	L années	TD	les années	TD
1980	9.52	1990	16.65	2000	0.34	2010	3.91
1981	14.65	1991	25.89	2001	4.23	2011	4.52
1982	6.54	1992	31.67	2002	1.42	2012	8.89
1983	5.97	1993	20.54	2003	4.27	2013	3.25
1984	8.12	1994	29.05	2004	3.96	2014	2.92
1985	10.48	1995	29.78	2005	1.38	2015	4.78
1986	12.37	1996	18.68	2006	2.31	2016	6.4
1987	7.44	1997	5.73	2007	3.68	2017	5.59
1988	5.91	1998	4.95	2008	4.86	2018	4.27
1989	9.3	1999	2.65	2009	5.74	2019	1.95
						2020	2.41
						2021	7.22

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على بيانات الموقع www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم 6: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2021.



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل (06) تبين لنا أنه منذ سنة 1997 لم يتم تسجيل معدل تضخم من رقمين وهذا راجع لعدة أسباب من بينها بداية تبني بنك الجزائر لسياسة نقدية انكماشية صارمة بداية 1997 خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يسعى إلى تقليص نمو الكتلة النقدية، إضافة إلى رفع معدلات الفائدة والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية حيث شهد أدنى قيمة له سنة 2000 لكن بعد هذه السنة عرف معدل التضخم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض الأمر الذي أدى إلى تحديد معدل التضخم المستهدف من طرف السلطة النقدية ب 3% لكن ما نلاحظه هو تجاوز معدل التضخم خلال السنوات المتبقية ب 3 %مما يدل على فشل السلطة النقدية في محاربة التضخم من خلال سياسة معدل التضخم المستهدف.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة

1. النموذج الخطي: تكون الصيغة الرياضية وفقا للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية :

$$\log PIBt = \beta 0 + \beta 1 \log M2\, t + \beta 2\ \text{logTXRSCt} + \beta 3 \log CD\, t + \beta 4 \log CS\, t + \beta 5 \log TDt + \epsilon t$$

حيث:

εt: الحد العشوائي

$\beta 0.\beta 1.\beta 2.\beta 3.\beta 4.\beta 5$: تمثل معلمات النموذج

t: يعبر عن عدد المشاهدات

2- تحديد التوقعات القبلية: نتوقع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك حسب النظرية الاقتصادية:

- أن تكون علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية حسب النظرية النقدية لفريدمان؛

- أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الخام ومعدل الخصم؛

- يعتبر تكوين رأس المال الثابت من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وباعتباره يؤثر ويتأثر بالناتج المحلي الخام من خلال علاقة تبادلية بينهما؛

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدلات التضخم والناتج المحلي الخام؛

- أن النمو السكاني يمكن أن يكون له تأثير على الناتج المحلي الخام.

- **اختيار طريقة القياس الملائمة:**

سيتم تقدير معلمات النموذج التي تقديمها وصياغتها سابقا بطريقة المربعات الصغرى (MCO) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربع البواقي إلى أدنى حد ممكن $Min\Sigma ei^2$ ووفقا لهذه الطريقة لابد تحقيق الفرضيات التالية:

$$\forall\ i=1\ ,2,3\ldots\ldots n. \qquad H1 : E(Ui)=0/1$$

$$H2: E(Ui^2)=\delta n^2/2$$

$$H3: E(Ui\ ;Uj)=0\ i\neq j\ /3$$

$$H4: E(Ui;\ Xj)=0\ i\neq j/4$$

$$H5: Ui \longrightarrow N(0\ ;\delta n^2)/5$$

H6 / 6 أن تكون هناك علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

سوف نعتمد في هذه الدراسة على مستوى معنوية 5% في مختلف الاختبارات الإحصائية والقياسية.

المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقدير النموذج بإضافة إلى الكشف عن المشاكل القياسية ومعالجتها، وفي الأخير تحليل نتائج التقدير.

المطلب الأول: النموذج القياسي المقدر

1. **النموذج القياسي المقدر**: بعد استعمال البيانات المتوفر لدينا، وبالاعتماد على برنامج Eviews10 قمنا بتقدير نموذج الدراسة النتائج كما يلي:

الجدول رقم 7: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 27/05/23 Time: 17: 45
Sample: 1980 2021
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCD	-1.868915	0.677859	-2.757083	0.0094
LM2	0.842698	0.158231	5.325751	0.0000
C	5.519981	1.590228	3.471189	0.0015
LCS	0.348374	0.109112	3.192819	0.0031
LTD	-0.162340	0.022789	-7.123529	0.0000
TXRSC	0.079301	0.009681	8.191777	0.0000

R-squared	0.996677	Mean dependent var	7.812871
Adjusted R-squared	0.996174	S.D. dependent var	1.608675
S.E. of regression	0.099509	Akaike info criterion	-1.636497
Sum squared resid	0.326768	Schwarz criterion	-1.380565
Log likelihood	37.91169	Hannan-Quinn criter.	-1.544671
F-statistic	1979.608	Durbin-Watson stat	1.806767
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews10

2. التحليل اللإحصائي

2-1 **معامل التحديد** $\bar{R}^2$: من الجدول (7) نجد أن R2 =0.99 هذه القيمة المعامل لتحديد تعكس الطبيعة الموضوعية لمعادلة الانحدار المقترحة حيث أنها تمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا جيدا وبالتالي نقول بأن 99% من التغير الذي يحدث في الناتج المحلي الخام هو ناتج عن التغير في كل من تغير الكتلة النقدية ورأس المال والنمو السكاني ومعدل الخصم بالإضافة للتضخم.

2-2 **إختبار فيشر F:** تستخدم هذه الاحصائية لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، من الجدول (07) لدينا:

$$\begin{cases} H0: \beta1= \beta2= \beta3= \beta4= \beta5=0 \\ H1: \beta1\neq 0.\ \beta2\neq 0.\ \beta3\neq 0.\ \beta4\neq 0.\ \beta5\neq 0 \end{cases}$$

ومنه نرفض فرضية العدم ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية كلية وبالتالي يوجد Prob(f)<5% من الجدول (7) على أقل معلمة واحد تختلف عن الصفر.

2-3 - **اختبار سيتودنت:** تختبر كل معلمة إحصائيا على حدا.

$$\begin{cases} H0: \beta i =0 \\ H1: \beta i \neq 0 \end{cases}$$

الجدول رقم 8: نتيجة إختبار معنوية معالم النموذج

معلمة	المحسوبة t	الإحتمال	إشارة المعلمة
β1	5.325751	0.0000	موجبة
β2	8.191777	0.0000	موجبة
β3	-2.757083	0.0094	سالبة
β4	3.192819	0.0031	موجبة
β5	-7.123529	0.0000	سالبة

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الجدول (7)

- **بالنسبة ل β1 معلمة الكتلة النقدية:** من الجدول (8) نجد أن Prob(β1)<5% ومنه نرفض فرضية العدم وبالتالي β لها معنوية إحصائية، مما يدل على أن التغيير الذي يحدث في الكتلة النقدية يؤدي إلى التغيير في الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى أن الاشارة الموجبة تثبت تطابق مع النظرية الاقتصادية إذن الكتلة النقدية مقبولة إحصائيا واقتصاديا؛

- **بالنسبة ل β2 معلمة معدل إعادة الخصم:** من الجدول السابق نجد أن Prob(β2)<5% ومنه نرفض فرضية العدم وبالتالي β لها معنوية إحصائية، مما يدل على أن التغيير الذي يحدث في معدل إعادة الخصم يؤدي إلى التغيير في الناتج المحلي الخام إضافة إلى أن اشارة معلمته تتماشى مع التوقعات الاقتصادية وبالتالي لديه مدلول اقتصادي؛

- **بالنسبة ل β3 معلمة نمو السكان:** لدينا في الجدول السابق Prob(β3)<5% ومنه نرفض فرضية العدم وبالتالي β لها معنوية إحصائية وبالتالي نقول أن التغيير الذي يحدث في نمو السكان يؤدي إلى التغيير في الناتج المحلي الخام،بالإضافة إلى أن الاشارة سالبة لا تطابق مع النظرية الاقتصادية إذن نمو السكان مقبولة إحصائيا؛

- **بالنسبة لβ4 معلمة رأس المال:** اشارة معلمته تتماشى مع التوقعات الاقتصادية وبالتالي لديه مدلول اقتصادي، بإضافة إلى أن Prob(β4)<5% ومنه نرفض فرضية العدم وبالتالي β لها معنوية إحصائية، مما يدل على أن التغيير الذي يحدث في رأس المال يؤدي إلى التغيير في الناتج المحلي الخام؛

- **بالنسبة لβ5 معلمة التضخم:** من الجدول السابق نجد أن Prob(β5)<5% ومنه نرفض فرضية العدم وبالتالي β لها معنوية إحصائية، مما يدل على أن التغيير الذي يحدث في رأس المال يؤدي إلى التغيير في الناتج المحلي الخام. إضافة إلى أن اشارة معلمته تتماشى مع التوقعات الاقتصادية وبالتالي لديه مدلول اقتصادي.

المطلب الثاني: التحليل القياسي

بعد التأكد من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات.

1. اختبار تجانس تباين الأخطاء: سيتم اعتماد على اختبار وايت test de white للكشف ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الأخطاء أم لا، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير الانحدار بين مربع البواقي وبين المتغيرات المستقلة ومربع المتغيرات المستقلة، وفقا لهذا الاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

$$\begin{cases} H0 : \delta_1^2 = \delta_2^2 \ldots\ldots \delta_n^2 \\ H1: \delta_1^2 \neq \delta_2^2 \neq \ldots\ldots \neq \delta_n^2 \end{cases}$$

الجدول رقم 9: نتيجة إختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.578362	Prob. F(20,21)	0.8815
Obs*R-squared	15.2575	Prob. Chi-Square(20)	0.7615
Scaled explained SS	6.616035	Prob. Chi-Square(20)	0.9978

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews10

بما أن $Fc=0.578 < F(20,18) = 2.191$ نقبل فرضية العدم وعليه يعد دليلا على ثبات تجانس التباين لحد الخطأ.

2. الارتباط الذاتي للأخطاء: سوف نستعين بالاختبار دربن واتسون test de Durbi-Waston والذي يفترض على وجود فرضيتين :

$$\begin{cases} H1: \ell=0 \\ H0 : \ell\neq0 \end{cases}$$

حيث من خلال هذا الاختبار نقارن قيمة DW المحسوبة والتي تساوي DW=1.80 المأخوذة من الجدول7 وقيمة DW المستخرجة من الجدول آخذ العين الاعتبار بين عدد المشاهدات والتي تساوي 42 وعدد المتغيرات المستقلة k=5، يجد قيمة كل من : dt= 1.048 و du=1.584 والتي تحدد مساحتهما من 0 إلى 4. كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 7: رسم البياني لإحصائه دربن واستن

ℓ<0 وجود ارتباط ذاتي سالب	قرار غير حاسم	عدم وجود ارتباط ذاتي DW=1.80	قرار غير حاسم	ℓ>0 وجود ارتباط ذاتي موجب

4 4-dt=2.952 4-du=2.416 du=1.584 dt=1.048 0

المصدر: من إعداد الطالب

بما أن قيمة DW وقع في منطقة استقلالية ما بين الأخطاء ومنه نقبل بفرضية العدم وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط بين الأخطاء

المطلب الثالث: تحليل نتائج التقدير

بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاقتصادي والإحصائية ثم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم تحليل النتائج المقدرة اقتصاديا.

نتائج التقدير: إن الدراسة القياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2021 وهي الفترة التي شهدت عدة إصلاحات هيكلية بينت أن المتغيرات النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر المتمثلة في الكتلة النقدية ورأس المال ومعدل إعادة الخصم ونمو السكان بالإضافة للتضخم.

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 99% وهي قيمة عالية تشير إلى أن العلاقة بين الناتج المحلي الخام كمتغير تابع والكتلة النقدية ورأس المال ومعدل إعادة الخصم ونمو السكان بالإضافة للتضخم. كمتغيرات مستقلة تكاد أن تكون خالية من الأخطاء ويرجع ذلك إلى النسبة 1% من التشتت في المتغير التابع يعود إلى متغيرات غير مدرجة في النموذج.

كما أثبت الدراسة الاقتصادية والإحصائية بأن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية مفهومها الواسع، وهذا يدل على مدى تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة المباشرة منها وغير المباشرة ويجعل هذه الأدوات آلية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق مستوى عالي في النمو الاقتصادي.

أثبتت العديد من الدراسات التجريبية ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني ويرجع الباحثون التأثير السلبي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي إلى هجرة الكفاءات الخالقة للقيمة المضافة وبالتالي يصبح نموا سكانيا عقيما يساهم بدرجة ضعيفة جدا في تحفيز النمو الاقتصادي.

تقدير العلاقة بين المتغيرين الاقتصاديين المتمثلين في الناتج المحلي الخام وتكوين رأس المال في الجزائر، من خلال نموذج قياسي يعتبر مقبول من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية.

كما أثبت الدراسة الإحصائية بأن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدلات التضخم والناتج المحلي الخام.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية التأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2021 وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلاله إلى معرفة أهم المتغيرات النقدية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك باتباع منهجية الاقتصاد القياسي حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع البيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية والتي تم جمعها من مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد وقمنا بمختلف الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية وبإقصاء المتغيرات غير المعنوية تم انتقاء أفضل نموذج مختار، في الأخير تقديم تحليل النتائج المتواصل إليها وربطها بالواقع الأقتصادي الجزائري، وقد تم التوصل في الأخير إلى:

- نوع العلاقة بين الناتج المحلي الخام والمؤشرات النقدية؛
- النموذج المتحصل عليه له مقدرة جيدة على التنبؤ.

خاتمة

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيه، فتحول الجزائر إلى الإقتصاد السوقي تطلب إحداث عدة اصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية، قصد إعطاء السياسة النقدية دورها الذي همشت منه لمدة ثلاثة عقود، وذلك من خلال إصدار قانون النقد والقرض الذي دعم هذا التحول وعمل وفق مبادئه، كما أعاد للبنك المركزي مهامه التقليدية أعطاه الاستقلالية في أداء السياسة النقدية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين السياسات المتخذة لدعم التنمية الاقتصادية التي أصبحت تعد من بين المواضيع التي تلقي الاهتمام متزايد من قبل المفكرين والمدارس التي ينتمون إليها وذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومن أجل رفع مستوى معيشي لأفراد المجتمع.

اختبار الفرضيات: بعد التطرق إلى مختلف جوانب الموضوع محل البحث والدراسة، توصلنا إلى الإجابات على الفرضيات والإشكالية وذلك كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص في محتواها على أن السياسة النقدية تعتبر بمثابة مجموعة من الإجراءات والتدابير تصدرها السلطات النقدية للتحكم في العرض النقدي للبلاد فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية ذلك لأن جل ما تم التطرق إليه في الفصل الأول يثبت ذلك؛

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص في محتواها على أن المدارس والنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي متعددة إلا أنه يبقى مفهومه يقتصر حول الزيادة في الناتج الداخلي فقط، هذه الفرضية صحيحة وذلك حسب ما هو مذكور في الفصل الثاني، حيث أنه وعلى الرغم من وجود تعريف للنمو الاقتصادي إلا أن المفكرون الاقتصاديون يتفقون على أنه يعني النمو الكمي في الناتج الوطني، وهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من هذا الناتج؛

- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص في محتواها على أن أهم المتغيرات النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي هو الكتلة النقدية وتأثير هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي يكون إيجابي، هذه الفرضية صحيحة جزئيا ذلك كون أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية، وهذا يدل على مدى تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة المباشرة منها وغير مباشرة ويجعل هذه الأدوات آلية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الأداء عالي في الناتج المحلي الخام.

ومنه يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في: "**ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**"، فبالنظر الى نتائج الدراسة القياسية التي قمنا بها والفرضيات التي تم اختبارها، تم التوصل إلى أن السياسة النقدية تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

إن النتائج سابقة الذكر يمكن اعتبارها بمثابة أمر محفز للنمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الموجودة بالجامعات محل الدراسة، إلا انه هناك بعض النقائص التي يجب تداركها.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– تتوقف فعالية أدوات غير المباشرة للسياسة النقدية على توفير الظروف الاقتصادية المتمثلة في استقلالية البنك المركزي وتواجد سوق نقدي ومالي متطور؛

– تعتبر مجموعة المتغيرات النقدية مثل معدل إعادة الخصم، رأس المال، نمو السكان، بالإضافة إلى الكتلة النقدية والتضخم والناتج المحلي الخام، من بين أهم متغيرات السياسة النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي؛

– تهدف السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف النهائية كالاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل التام، التوازن الخارجي وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي؛

– النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي.

التوصيات: على ضوء النتائج السابقة والدراسة التي تم اجراءها يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تصب في مجملها في موضوع الدراسة، نقترح في هذه المذكرة ما يلي:

– ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية وبقية السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تنويع الإقتصاد والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي وتقليل التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد؛

– إعطاء أهمية أكبر للسوق النقدية والمالية في الجزائر؛

– تحقيق أكبر قدر ممكن لعوامل نجاح السياسة النقدية في الجزائر؛

– تسريع عملية الإصلاح المالي والمصرفي بجميع المؤسسات النقدية والمالية لتطبيق أداة من أدوات السياسة النقدية وهي سياسة السوق المفتوحة؛

– وضع ضوابط السياسة الائتمانية للبنوك التجارية ومتطلبات السياسة النقدية الدولية.

آفاق الدراسة: اقتصرت دراستنا على معالجة موضوع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر "1980–2021"، وذلك في حدود ما تم طرحه كإشكالية لهذه الدراسة، وحسب ما توفر لنا، فمهما ألممنا بجوانبه يبقى دائما الموضوع في تغير مستمر نظرا لتغير التكنولوجيا والقوانين وذلك لارتباطها بعدة جوانب.

من خلال كل هذا يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تمثل مواضيع مستقبلية:

– السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر؛

– أهمية التنسيق بين أدوات السياسة النقدية والمالية للحد من التضخم في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب :

1. احمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

2. احمد عبد المنعم عفر، وآخرون، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.

3. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

4. إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004

5. بن قدور على، **الاقتصاد الكلي1**، مطبوعة في المقياس، جامعة سعيدة 2013-2014

6. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

7. وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000

8. حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، المؤسسة الوطنية للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010

9. طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006

10. غراب رزيقة، **الاقتصاد الجزئي**، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2004

11. أحمد فريد مصطفى، **سهير السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، ميثاق الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000 .

12. رجيم حسين، النقد **والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والمغاربي**، دار المناهج، عمان،2010 .

13. عباس كاظم الدعمى، **السياسة والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، طبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010 .

14. أيمان مجد زكي وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2003 -2004.

15. صالحي صالح، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، الجزائر، 2001

16. صلاح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)**، دار المواهب، عمان، 2005 .

17. عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997 .

18. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2004 .

19. صلاح محمود حسين، **معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي**، الاقتصاد والإدارة، السعودية، 1988.

20. أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998 .

21. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

22. جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية، الجزائري،2007 .

23. عبد المنعم السيد، **اقتصاديات النقود والمصارف الأكاديمية**، الأردن، 1999 .

24. محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية لنشر، الطبعة الأولى، كلية التجارة بجامعتي الإسكندرية وبيروت.

25. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

26. محمد حسين دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة" دراسة مقارنة"**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

27. فليح حسن خلف، **التنمية وتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، علم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

28. علي حافظ منصور، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الثقافة، القاهرة، 1998 .

اطروحات ومذكرات

29. عمار بوزعرور، **الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الاقتصادية الكلية،** رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر،1997 .

30. بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،** أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006.

31. كامل رشيد علي التل، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي" حالة الأردن"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشور) في الاقتصاد، جامعة اليرموك، العراق، 1991.

32. عزوز علي، **الضغط الضريبي واثره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (1994-2004)**-، مذكرة ماجستير، جامعة شلف، 2006-2007.

33. كبداني سيد احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، 2012-2013.

34. بودخدخ كريم، **أثر السياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009 - 2010،** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010 / 2009 .

35. بقيق ليلى أسمهان، **بعنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية،** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، 2005.

36. عبد الكريم بويعقوب وابراهيم بويعقوب، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)**، 2017

37. بن قبلية زين الدين، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، 2016

38. البحري عبد الله، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005.

39. بن عبد الفتاح دحمان، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي،** أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2004.

40. صالحي عبد القادر، **السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة، 1999.

41. نجاة مسمش، **فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

42. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2014.

مجلات ومطبوعات

43. مسعى محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو**، مجلة الباحث عدد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

44. كربالي بغداد، حمداني محمد، **التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، العدد45 ، جامعة وهران، 2010.

45/ خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 2، جامعة الشلف، 2005.

46. زوزي محمد، **إستراتجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 8، الجزائر، 2010.

47. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، 2005

48. يعدل بخراز فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

49. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائري، 2005 .

50. طاهر فاضل البياتي وخالد توفيقا لشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2009.

51. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

52. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Marc montoussè. Economiè monètaire et financière. Edition Brèal 2000.
2. Xavier Bradley ,christian Descamps,Monnaine banque financement,èdition Dalloz France , 2005.
3. Peut burgenmeire , analyse et politique ;ed : economica : paris 2002

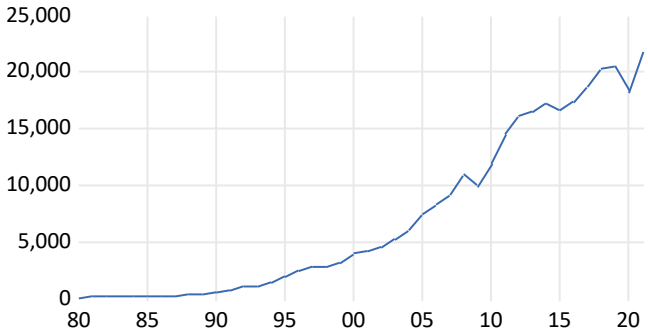
ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. تاريخ الاطلاع 15/05/2023 www.imf.org/elibrary-data
2. تاريخ الاطلاع 18/05/2023 www.bank-of algeria-dz
3. الديوان الوطني للإحصائيات تاريخ الاطلاع 10/05/2023.

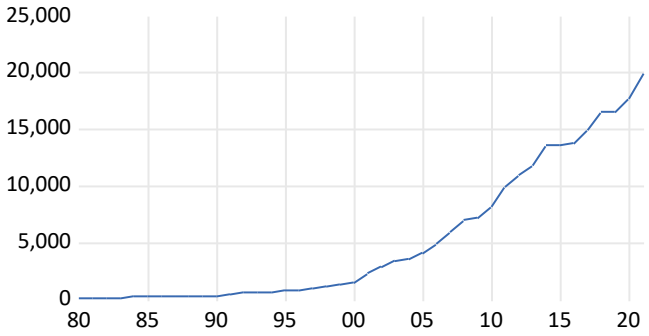
الملاحق

الملحق رقم 01

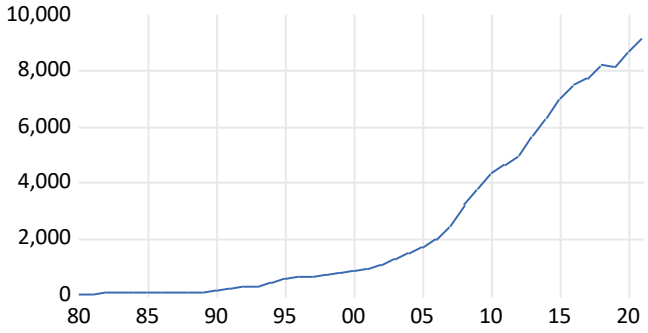
pib



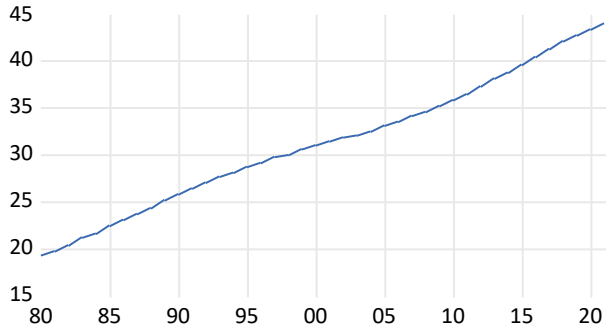
M2



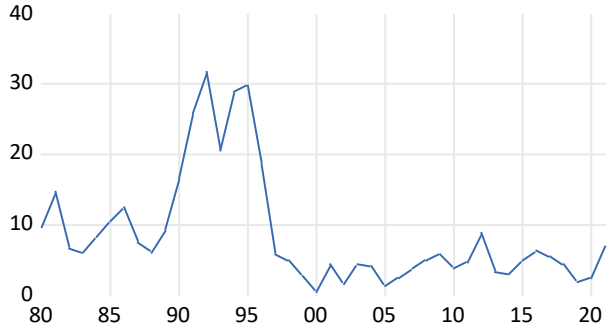
CS



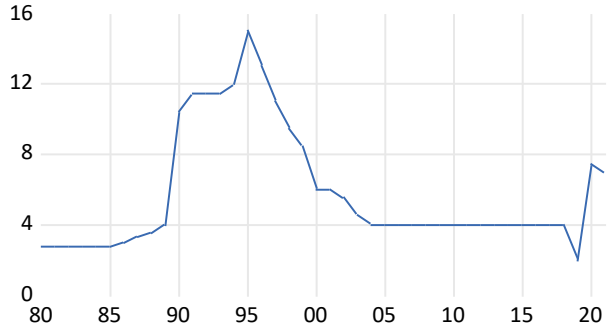
CD



TD



TXRSC



الملحق رقم 02 نتائج التقدير بدون اللوغاريتم

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 27/05/23 Time: 09: 14				
Sample: 1980 2021				
Included observations: 42				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	1.517605	0.251125	6.043229	0
CS	-1.126083	0.437652	-2.573012	0.0148
CD	228.0753	58.34342	3.909186	0.0004
C	-4724.812	1323.376	-3.570273	0.0011
TXRSC	-29.65713	67.58942	-0.438784	0.6637
TD	-9.938178	23.36955	-0.425262	0.6734
R-squared	0.9924	Mean dependent var		6087.031
Adjusted R-squared	0.991249	S.D. dependent var		6404.02
S.E. of regression	599.0757	Akaike info criterion		15.76929
Sum squared resid	11843426	Schwarz criterion		16.02522
Log likelihood	-301.5012	Hannan-Quinn criter.		15.86112
F-statistic	861.8714	Durbin-Watson stat		0.897325
Prob(F-statistic)	0			